النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⵜ ⴰⵜⵎⵓⵔⴰⵜⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 597 ■ من 20 الى 26 مارس 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

بوسماحة بهلول:

ضيف العدد

بعد عقدين من خوصصة النقل الحضري بوجدة، تواصل تدني خطير لمستوى الخدمة المقدمة للساكنة الوجدية التي تعاني يوميا من أجل التنقل وازدادت معاناة العمال.

15

حزب النهج الديمقراطي العمالي بالرباط يندد بعملية «الاستيلاء» على أملاك الساكنة بحي المحيط

(نهبوا الأرض وهدموا الديار... وباعوا الأرض بدعوى «للاستثمار»)

02

الاحتكار مدعوما بالسياسات المخزنية، يولد الغلاء الفاحش

09 08 07

كلمة العدد:

من لم يتعظ بدروس التاريخ قد يعيد أخطاءه

إننا لا نعني بالتاريخ تلك الحقب الموغلة في القدم بل وأيضا تلك الفترات والمراحل القريبة جدا. إننا نهتم بالتاريخ لما يفرضه علينا المنهج المادي التاريخي من ضرورة الرؤية للظواهر وتحليلها في تطورها التاريخي، وإلا ندرسها كظواهر طارئة ومنعزلة عن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والطبقية في إطار تفاعلات الصراع الطبقي داخليا، وفي إطار تفاعل العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية.

قد يتساءل المرء كيف نشأت السيرورات الثورية بمنطقتنا وكيف انتشرت روح الثورة والتغيير الثوري كالنار في الهشيم وسط شعوبنا؟ فالجواب لن يكون سديدا ما لم نضع هذه الظاهرة – تداعي الشعوب للنضال ضد الأنظمة الفاسدة المستبدة-في إطار ذلك التاريخ الممتد من التضامن ومن التداخل في مواجهة القوى المعادية قديما وحديثا في مرحلة الاستعمار والامبريالية وخاصة ما لعبه نضال الشعب الفلسطيني في مركزة هذا التضامن وتلك اللحمة. ولهذا فإن الاعتقاد بأن التغيير الثوري ممكن في بلد من دون جيرانه أمر غير ممكن؛ وذلك لسببين رئيسين وهما أن أعداء شعوبنا هم في الحقيقة عدو واحد وهو الامبريالية والصهيونية وحلفاؤها الأنظمة الرجعية المتسلطة، وثانيهما أن التغيير الثوري يتم عبر حلقات متواصلة ومتصاعدة أو بكلمة؛ أن التجربة النضالية الذاتية للشعوب هي عملية تراكم للخبرات وللمعارف ولدروس التضحيات لهذه الشعوب المكافحة.

فإذا ركزنا نظرنا لتجربة هذه الشعوب في المرحلة الممتدة من بدايات القرن العشرين إلى سبعينيات القرن، فإننا نقف أمام الفترة الاستعمارية وما عاشته شعوبنا من نضال سياسي متعدد الأشكال بما فيه الكفاح المسلح، كانت كل تلك النضالات تحت وبقيادة قوى اجتماعية حديثة العهد بالصراع السياسي وأفقها لا يتعدى البعد القومي وإرادة بناء الدولة مع الحفاظ على مصالح الفئات والطبقات الغنية البرجوازية وملاكي الأراضي الكبار. انتهت نضالات هذه الفترة بإجهاض حروب التحرير والاستقلال وقيام أنظمة الاستقلال الشكلي أدوات الاستعمار الغير مباشر.

لكن هذه الفترة لم تدم طويلا، لأن الجماهير الثائرة وبعد تيقنها بأن تضحياتها قد سرقت منها، هبت من جديد للنضال الذي تزعمته التيارات القومية – البعثية والناصرية – فشهدت المنطقة العديد من الأنظمة العسكرية تحت قبضة البرجوازية المتوسطة والصغيرة، والتي بدورها سرعان ما تكشف أفقها المحدود والمعادي للمصالح العميقة والاستراتيجية لشعوبنا. بعد ذلك دخلت منطقتنا مرحلة مخاض عسير، وكانت القوى المتصارعة هي بالأساس القوى التقدمية وفي قلبها القوى الشيوعية وفي المقابل قوى جديدة ساعدتها الأنظمة القائمة والحكومات الامبريالية على الظهور القوي لأنها أدوات خوض الحرب الباردة بمنطقتنا لمحاربة المد التقدمي والشيوعي، واستعملتها أيضا في الحرب الساخنة ضد الاتحاد السوفياتي في افغانستان. لقد تولد عن هذا الصراع ظهور قوى الإسلام السياسي بقيادة التنظيم العالمي للإخوان المسلمين مع تفريعاته في بلدان المنطقة، وكذلك الإسلام الوهابي الذي يخدم مشروع التغلغل السعودي عميل الامبريالية والصهيونية.

توج هذا الصراع باندلاع موجة جديدة من السيرورات الثورية التي فجر فتيلها البوعزيزي في تونس، وانتشرت عبر ربوع المنطقة. كان لقوى الإسلام السياسي كلمتها العليا وحققت في العديد من البلدان شعار إسقاط النظام – في الحقيقة إسقاط رأس النظام- واستولت على السلطة تحت نفس أجهزة الدولة القائمة. ما يمكن استخلاصه بالنسبة لهذه الفترة، وهو أن المشروع الإسلامي، توضحت معالمه وأهدافه القريبة والبعيدة، وتأكد للجماهير الشعبية والقوى المناضلة بأنه مشروع لا علاقة له بمفهوم الثورة الحقيقية ولا يعدو أن يكون انقلابا بصيغة شعبوية على رأس السلطة؛ لا يتميز في شيء عن تجربة الانقلابات العسكرية التي نظمها في السابق البعثيون والناصريون. أما الصيغة الجديدة المطبقة في سوريا فإنها الصيغة الأكثر وضوحا وهي قبول هذا الإسلام السياسي لعب دور تجميع المرتزقة والسير تحت توجيه قوى استعمارية احتلت اليوم أجزاء واسعة من تراب سوريا وسمحت للكيان الصهيوني بالمزيد من الاحتلال يضاف إلى الجولان. إن التجربة السورية عرت عما تبقى مستورا من برنامج بقية قوى الإسلام السياسي، لأنها فضحت مشروعها لما صرحت وقبلت بتطابقه مع مشروع النظام الجديد بسوريا.

ولأن شعوب منطقتنا تقرأ وتستفيد من تجارب بعضها البعض، فإن الثورة السودانية تعتبر اليوم أعمق تجربة وأرقى أشكال استكمال مهام السيرورة الثورية بالسودان وبالمنطقة. إنها استوعبت بأن الثورة لا يمكن حصرها في إسقاط النظام بل بتفكيكه وبتصفيته عبر النضال الشعبي المنظم وبكافة أشكاله ابتداء من النضال النقابي المهني إلى العصيان المدني والإضراب العام. أستوعب الشعب السوداني أن قيادة هذه الثورة يجب أن تكون قيادة نوعية، ولا بد أن تتولى الطبقة العاملة مرتبة الريادة والتوجيه. توجد الثورة السودانية اليوم في عنق الزجاجة، لأن عملية إسقاط الدولة مهمة عسيرة جدا، وتعتبر معركة حاسمة تخوضها الكتلة الطبقية السائدة عبر تسخير المؤسسة العسكرية بما فيها ميليشيات الدعم السريع، هذه المؤسسة التي أعلنت الحرب على الشعب وعلى قواه الثورية.

من كل ما سبق نعتبر أن السيرورات الثورية بمنطقتنا هي سيرورات ممتدة في التاريخ، وهي أيضا تبحث لها على طرق الانتصار لنضالات شعوب المنطقة؛ ولذلك نرى تراكم التجارب وتقدم الفكر السياسي والنظري، وبداية نضج الشروط الذاتية لميلاد التعبيرات السياسية الطبقية التي ستحقق مهام التحرر والاستقلال الناجز وبناء المجتمع الجديد في أفق انتصار المجتمع الاشتراكي بمنطقتنا العربية والمغاربية.

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

حزب النهج الديمقراطي العمالي يدين بشدة العدوان الامبريالي على الشعب اليمني

عقد المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي اجتماعه الدوري يوم16/03/2025 ووقف على ما يتعرض له الشعب اليمني من عدوان امبريالي صهيوني وقرر اصدار البيان التالي:

مازالت آلة الحرب الغاشمة الامبريالية والصهيونية تمعن في حربها الهمجية على شعوب المنطقة. ففي خطوة تصعيدية جديدة قامت القوات الجوية والبحرية الأمريكية والبريطانية بعدوان غاشم على الاراضي اليمنية، وخلف هذا الهجوم الغادر العديد من الشهداء والجرحى من المدنيين ومن بينهم أطفال ونساء.

اننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي إذ نعبر عن تضامننا المطلق مع الشعب اليمني فإننا:

ـــ ندين بشدة هذا الهجوم الهمجي الجبان على الشعب اليمني، ونعتبره جريمة حرب في حق الانسانية تستوجب الشجب ومعاقبة مرتكبيه.

ـــ نحيي صمود الشعب اليمني وتصديه لهذا العدوان الغاشم الذي يسعى الى كسر شوكة إرادته وتضامنه عبر قوة السلاح مع الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة في مواجهة جرائم الكيان الصهيوني.

-نؤكد قناعتنا الراسخة بأن هذه الهجمة الامبريالية والصهيونية لن تكسر عزيمة الشعب اليمني في الانتصار على العدو وفي الاستمرار في دعم المقاومة الفلسطينية.

- نندد بصمت الأنظمة العربية والمنتظم الدولي، ونعتبر ذلك تواطئا مكشوفا مع العدوان الأمريكي والبريطاني.

- نناشد كل أحرار العالم بالوقوف والتضامن مع الشعب اليمني في مواجهة الغطرسة الامبريالية الصهيونية.

17/03/2025

حزب النهج الديمقراطي العمالي يدين بشدة استئناف المجازر الصهيونية في حق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة

فجر يومه الثلاثاء، 18 مارس 2025، أغارت أزيد من 120 طائرة حربية للكيان الصهيوني، وبدعم علني من الامبريالية الامريكية، على مراكز الإيواء والمباني والمخيمات الفلسطينية في قطاع غزة، مما أدى إلى استشهاد أزيد من 400 شهيد وشهيدة حسب حصيلة أولية، جلهم من الاطفال والنساء وكبار السن، بالإضافة إلى أكثر من ألف جريح ومعطوب. إن شن هذا العدوان الإرهابي الهمجي في جنح الظلام هو استمرار لحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي ينفذها الكيان الصهيوني الغاصب ضد الشعب الفلسطيني منذ انطلاق ملحمة «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر 2023. و يؤكد هذا العدوان مرة أخرى الطبيعة الإجرامية العنصرية النازية للكيان الصهيوني، ومدى استهتاره بحياة الشعب الفلسطيني واستخفافه بالقوانين الدولية وباتفاق وقف إطلاق النار المبرم مع المقاومة الفلسطينية. وما كان لهذا الكيان الاستعماري المجرم ان يتمادى في غطرسته لولا الدعم المطلق من طرف الإمبريالية الأمريكية وحلفاءها وعجز المنتظم الدولي والتواطؤ المخزي والخياني للأنظمة الرجعية العربية وخصوصا المطبعة معه ضدا على إرادة الشعوب العربية والمغاربية الرافضة للتطبيع والمساندة للشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة.

أن حزب النهج الديمقراطي العمالي، إذا يعرب عن تعازيه الحارة لعائلات الشهداء والشهيدات وللشعب الفلسطيني قاطبة فإنه:

- يدين بشدة استئناف العدوان الصهيوني الهمجي على قطاع غزة، والذي يهدف إلى مواصلة تنفيذ المخطط الصهيوني الإمبريالي لاقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وتهجيره، وهو ما أكد عليه الرئيس الأمريكي في تصريحاته مباشرة بعد وصوله للرئاسة الأمريكية.

-يحمل مسؤولية المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني للإمبريالية الأمريكية وحلفاءها الذين يوفرون للكيان الصهيوني المجرم الحماية وكل أشكال الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي.

- يندد بصمت وعجز المنتظم الدولي عن وقف حرب الإبادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني وبتواطؤ وخيانة الأنظمة العربية الرجعية العاجزة عن توفير حتى الحد الأدنى من الدعم والحماية للشعب الفلسطيني مما يجعلها شريكة فيما يتعرض له من عدوان صهيوني إمبريالي غاشم.

-يجدد تضامنه مع الشعب الفلسطيني ومقاومته الموحدة الباسلة في مواجهة العدوان الصهيوني. ويدعو الشعب المغربي وقواه المناضلة الى الانخراط القوي والواسع من أجل إسقاط التطبيع المخزني الخياني وتكثيف كافة أشكال الدعم والإسناد للشعب الفلسطيني.

- يناشد كل القوى الديمقراطية وكل الأحرار والحرائر في العالم إلى تصعيد الضغط لمحاكمة المجرمين الصهاينة ومقاطعة الكيان الصهيوني وتعزيز أشكال التضامن مع الشعب الفلسطيني الصامد.

المكتب السياسي
18 مارس 2025

الرباط : حزب النهج الديمقراطي العمالي بالرباط يندد بعملية «الاستيلاء» على أملاك الساكنة بحي المحيط

(نهبوا الأرض وهدموا الديار... وباعوا الأرض بدعوى «للاستثمار»)

يعرف حي المحيط، الواجهة الأطلسية بالرباط، هدما متواصلا للدور السكنية من طرف مصالح عمالة الرباط دون الاكتراث بمآل العائلات المكترية لمدة عقود.

وللعلم، فإن هذا الهدم لا يندرج في إطار نزع الملكية من أجل المصلحة العامة، بل لخدمة مصالح جهة «مجهولة» بهدف المضاربة العقارية الجشعة.

وللإشارة؛ فقد صرحت عمدة الرباط في الندوة الصحفية المنعقدة يوم 14 مارس 2025، بأن الهدم هو نتيجة عملية «بيع وشراء» بين المالكين والملك الخاص للدولة.

وبما أن القوانين المنظمة للملك الخاص للدولة لا تنص على إمكانية لجوء وزارة المالية إلى شراء الممتلكات من الخواص لضمها لملك الدولة.

وبما أن وزارة المالية تتوفر في كل الجهات على مديريات خاصة بها لتدبير الملك الخاص للدولة، يمكنها أن تتواصل مع المالكين المعنيين وتحدد معهم شروط اقتناء الأرض ووضع الحلول لتفادي تضرر المكترين، وتحديد الآجال المناسبة لإعادة إيواءهم في الأماكن التي يتوافقون عليها.

وعوض أن يتم اتباع المسطرة القانونية المتعلقة بالملك الخاص للدولة، أصبحت عمالة الرباط هي الأمر والناهي في تحديد سومة البيع وفي توقيت الهدم، دون الاكتراث بحقوق المكترين عند الإفراغ.

كذلك، تقوم مصالح عمالة الرباط بالاتصال بالمالكين وإخبارهم بأنه سيتم هدم أملاكهم، ويجب عليهم الاتصال بمكتب موثقة لإمضاء على وعد البيع دون علمهم بصفة الجهة المشترية؛ وبعدها مباشرة يتم استحضار الجرافات لهدم الدور التي بيعت دون الاكتراث بالقاطنين وبالاهتزازات التي تصيب الدور المجاورة.

إن هذه الممارسات الصادرة عن مصالح الرباط تتجاوز «الشطط في استعمال السلطة» وتندرج في إطار الوساطة لصالح المضاربين العقاريين من خلال الضغط على المالكين للقبول بأثمان منخفضة لأملاكهم من جهة وتبرئة المالكين الجدد من المتابعات القانونية تجاه المكترين عند الإفراغ من جهة ثانية.

إننا في النهج الديمقراطي العمالي بالرباط، وإذ نندد بهذه الممارسات التي تدخل في إطار الضغط والابتزاز، وتضرب حقوق السكان في الاستقرار والسكن اللائق في تعارض تام مع المواثيق والعهود الدولية وحتى القوانين المحلية المرتبطة بهذا المجال؛ فإننا نعلن عن تضامننا ودعمنا المتضررين مالكين ومكترين، كما نعبر عن اعتزازنا بالمبادرات النضالية لكل الضمائر الحية التي اهتمت بهذا الموضوع وفضحت العديد من جوانبه، ونخص بالذكر رفاقنا في فريق فدرالية اليسار الديمقراطي بمجلس مدينة الرباط.

عن المكتب المحلي
الرباط في 15 مارس 2025

ببني تجيت.. القطاع المنجمي: صراع الفقراء من أجل لقمة العيش

عبد الصادق بنعزوزي

بني تجيت بلدة تقع في الجنوب الشرقي للمغرب، وتحديدا في إقليم فجيج الإقليم الأكثر فقرا حسب مندوبية التخطيط، وهي بلدة غنية بثروات معدنية مهمة من الزنك والرصاص والباريت ومعادن أخرى تتوزع بكل من جبل بوظهر الواقع بجماعة بني تجيت وجبل بوعروس الذي يعتبر نقطة وصل بين أقاليم فجيج وميدلت والراشدية.

شهدت السنة الماضية أحداثا استثنائية بمنطقة بني تجيت بعد تفويت جبل بوعروس المنجمي لشركة أسست حديثا لهذه الغاية، وكعادة هذه الدولة في تقديم الامتيازات والهبات للأعيان والخدام، فقد تمت الصفقة بشكل سري دون إعلان من عمالة الإقليم ووكالة كاديطاف اللتان أشرفتا على العملية. وهكذا استفاد بورجوازيون لا يتعدى عددهم أصابع اليد الواحدة من جبل بوعروس الذي كان مصدر العيش الوحيد لعشرات العمال المنجميين غير الأجراء الذين كانت لكل منهم حفر منجمية يستغلها بشكل تقليدي ليعيل أهله .

ويأتي هذا كله في مرحلة عرفت منع وحرمان الصناع والعمال المنجميين التقليديين من الحق في الحصول على رخص استغلال قانونية وحصر الاستفادة من هذه الرخص في الشركات الكبرى، وذلك منذ تجديد القانون المنجمي سنة 2015 وتعديله فيما بعد بمراسيم أخرى.

وبين عشية وضحاها أصبح عمال جبل بوعروس مشردون وعاطلون عن العمل ومحرومون من حفرهم المنجمية ومن قوت أبنائهم، فتمردوا بشكل عفوي ضدا على هذه الشركة ليتجمعوا في مكان عام بالقرب من مقهى مسير الشركة التي استحوذت على مناجمهم، وبعد فشل مفاوضات دارت بينهم لثلاثة أيام حاول إقناعهم خلالها بالتحول لعبيد مأجورين والعمل بحفرهم لصالحه وبأبخس الأثمان، وتعبيرا عن تشبثهم بمناجمهم بجبل بوعروس قام العمال المشردون باحتلال منجم آخر يقع بجبل بوظهر يستغله مسير الشركة التي نالت صفقة جبل بوعروس.

لماذا هذا المنجم بالضبط؟ يجيب العمال بأن ذلك رد على إحساسهم بالغدر والخبث والخديعة ، فمسير هذا المنجم ليس فقط من مالكي الشركة الجديدة، بل هو أكبر تاجر للمعادن بالمنطقة، وغالبية العمال المنجميين بجبل بوعروس يبيعونه منتوجهم منذ سنة 2015 بأبخس الأثمان، لكنه عندما لاحظ تحسن عروقهم المنجمية وارتفاع منتوجهم وتحسن جودته، حينئذ استغل منصبه كممثل للمنجميين بإقليم فجيج ودفعه جشعه للسعي سرا من أجل الاستحواذ على مناجمهم وكان له ذلك، فكان رد العمال هو احتلال منجمه. وللإشارة فالمعادن التي اشتراها هذا الشخص من جبل بوعروس خلال هذه السنوات كلها تم تهريبها بمباركة كل الأجهزة، والدليل في الإحصائيات الرسمية لوكالة كاديطاف والتي لم تنبس ببنت شفة حول جبل بوعروس.

سيطر العمال على المنجم واشتغلوا فيه لصالحهم رغم حملات قوى القمع المتتالية ضدهم والتي باءت جميعها بالفشل، فاعتبروا احتلالهم لهذا المنجم مشروعا ما دامت الشركة أيضا تحتل مناجمهم، فطالبوها بالانسحاب من جبل بوعروس -خاصتهم- لينسحبوا من جبل بوظهر.

وبعد فشل جميع محاولات التدخل المباشر في حق العمال وتحرير المنجم الذي يسيطرون عليه، اضطرت الأجهزة القمعية لمحاصرة العمال المنجميين اقتصاديا عبر متابعة منتوجهم المعدني وحجزه واعتقال من يحمله أو من اشتراه، لتتمكن في ظرف وجيز من إيقاف تسويق المعادن كليا بالمنطقة، ثم منعت توزيع المتفجرات على المنجميين عامة ليتوقف الإنتاج كذلك . وباعتبار القطاع المنجمي عصب الحياة في بني تجيت فقد توقف كل شيء وعلى جميع المستويات لتدخل البلدة في أزمة حادة خرج على إثرها بقية العمال المنجميين للاحتجاج تنديدا بهذه الإجراءات التي عبرت فيها السلطة عن انحيازها الواضح لباطرونا القطاع المنجمي بالمنطقة، فعمدت إلى تجويع الجميع حتى يرضى هذا اللوبي الذي نخر خيرات البلدة لأزيد من ست عقود.

تمكن المنجميون ببني تجيت من فرض إعادة توزيع المتفجرات لكن بشروط وتقييدات جديدة ، لكن ظل الحصار مفروضا على عملية التسويق التي قيدوها هي الأخرى بشروط تقصي العمال المنجميين غير الأجراء من بيع منتوجهم، كما تقصي التجار الصغار من شراء المعادن والاتجار فيها، لتحتكر على هذا السوق البورجوازية المنجمية التي رفع عنها قلم السلطة وقيودها، والتي حظيت عندنا بدعم «النقابجيين والحقوقجيين» . لكن ما هذا إلا شوط واحد قطعه العمال بانتصاراته وانكساراته، وستأتي أشواط أخرى من الصراع ضد الاضطهاد والظلم سيمنح كل منها دروسا مهمة للعمال من أجل الشوط الحاسم والقضاء التام على البورجوازية والأجهزة التي تحميها والخونة الذين يطبلون لها ويدافعون عنها.

القصيبة:

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تطالب بوقف تدهور الخدمات الصحية

طالبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بوقف التدهور الذي تع فه الخدمات الصحية بالمركز الصحي المحلي وبتعويض «الطبيبين» اللذين انتقلا من البلدة. وجاء في بيان فرع الجمعية:

يتابع الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بقلق كبير، حالة الإستياء والتذمر اللذان خلفهما عدم تعويض طبيبين (2) كانا يعملان بالمركز الصحي قبل انتقالهما ليتركا مكانهما شاغرا بدون تعويض ،الإنتقال الذي ترك فراغا كبيرا في المركز الصحي، ترتب عنه إلقاء كل الأعباء على الطبيبة الوحيدة التي أنيطت بها ، لوحدها، مسؤولية تقديم الخدمات الطبية اللازمة لساكنة القصيبة و النواحي التي يتعدى عدد سكانها (25 ألف نسمة) . هذا النقص الجديد في عدد الأطباء جاء لينضاف إلى حالة التراجع و التردي السابق للخدمات الصحية، التي مافتئت تتفاقم منذ قهقرة الوضع القانوني للمستشفى المحلي الذي تحول من « مستشفى» إلى مجرد «مركز صحي» بخدمات هزيلة ، بعيدة من أن تلبي حاجيات الساكنة (الممتدة عبر جغرافيا واسعة) في التطبيب والعلاج ، بسبب قلة الأطر الطبية و الصحية (مستعجلات بدون طبيب) ، ونقص حاد في المعدات الطبية، نقص حاد في سيارات الإسعاف، وفي الأدوية، انقطاع متكرر وطويل للأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة، .... وجدير بالذكر أن القصيبة قبل سنوات عرفت حراكا شعبيا قويا (دام أزيد من 3 أشهر دون توقف) طالبت من خلاله الساكنة المحتجة، بالتراجع عن قهقرة الوضع القانوني للمستشفى و بتجويد الخدمات الصحية العمومية ، وبعد حوارات ماراطونية مع مسؤولين (جهويين، إقليميين ومحليين) لوزارة الصحة بحضور ممثلي الإدارة والجماعة الترابية، اعطيت وعود بعزم السلطات الصحية الجهوية برمجة بناء «مستشفى القرب» بالقصيبة (في القريب العاجل) الذي سوف تحل عبره كل المشاكل المرتبطة بضعف الخدمات الصحية. (حسب الوعود المقدمة).

لكن وبعد مرور أكثر من 7 سنوات على تاريخ توزيع تلك الوعود دون معرفة طريقها إلى التجسيد على أرض الواقع، مما جعل الساكنة المحلية تقتنع بأن تلك الوعود المعسولة التي قدمت للساكنة وقتها، لا تعدو كونها كانت «ذرا للرماد في العيون» ليس إلا ، بهدف إخماد حراكهم البطولي من أجل الصحة الذي تجاوزت أصداؤه وقتها كل الآفاق. ولم يقف الأمر عند ذلك الحد ، بل استمر تردي الخدمات المقدمة من طرف المركز الصحي عام بعد عام ليصل إلى ما وصل اليه اليوم حيث ، كان يشتغل بالمركز 3 أطباء، لم يبقى منهم اليوم غير «طبيبة واحدة»فقط، تقدم الخدمات التي كان يقدمها الأطباء الثلاثة. تزداد الصورة قتامة بكون المركز الصحي يبقى بدون طبيب مداوم، ابتداءا من الساعة الرابعة مساء فما فوق ، كما أن قسم المستعجلات بدون طبيب مداوم ، نقص حاد في المعدات الطبية والأدوية و سيارات الإسعاف، ونقص حاد في باقي الأطر الصحية العاملة .

لكل ماسبق ، إننا في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالقصيبة نعلن للمسؤولين بمختلف مستوياتهم و على الخصوص لمسؤولي قطاع الصحة ولعموم الرأي العام المحلي والوطني مايلي:

1) – ندق ناقوس الخطر بخصوص النقص الحاد للأطر الصحية ونقص في المعدات الطبية ، يترتب عنهما تدهور مريع و تردي الخدمات المقدمة من طرف المركز الصحي .

2) – نشد على أيادي أصحاب الضمائر الحية من الأطر الصحية وكل العاملين بالمركز الصحي، الذين يبذلون قصارى الجهود من أجل تقديم خدمات رغم ظروف الإشتغال غير المشجعة.

3) – نطالب المسؤولين بمختلف مستوياتهم الإسراع بتعويض الطبيبين، المنتقلين، و تمكين هذه المؤسسة الصحية من أطر صحية كافية وتزويدها بالمعدات وبكل مستلزمات التطبيب والعلاج الكافية لتجويد الخدمات الصحية التي تستحقها ساكنة القصيبة والنواحي ، وذلك انسجاما مع ما تفرضه شروط المواطنة من حقوق اتجاه المواطنين/ات عامة ، وكذلك عرفانا بالتضحيات الجسام التي قدمتها منطقة القصيبة و النواحي إبان مرحلة مقاومة المستعمر الغاشم من أجل استقلال الوطن.

4)–ندعو المسؤولين (بمختلف مستوياتهم ومواقعهم)، إلى العمل من أجل الإسراع بإخراج « مستشفى القرب» الموعود به ، إلى حيز الوجود .

5) – تعلن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، لعموم المواطنين والمواطنات، استعدادها الدائم من أجل دعم نضالات الساكنة من أجل مستشفى وخدمات صحية تحفظ كرامتها، وتليق بها .

عن المكتب المحلي.
القصيبة يوم الثلاثاء 18 مارس 2025.

وجدة:

مع استمرار معركة العمال وصمت المسؤولين، من يحمي شركة «موبيليس»؟

يواصل عمال ومستخدمو شركة النقل الحضري «موبيليس» بوجدة إضرابهم المفتوح لليوم الخامس والعشرين، في خطوة نضالية تعكس صمودهم وإصرارهم على الدفاع عن حقوقهم المشروعة في مواجهة ما يعتبرونه قرارات تعسفية صادرة عن إدارة الشركة. ورغم استمرار الاعتصام السلمي أمام مقر مجلس جماعة وجدة منذ انطلاق هذه المعركة، فإن الجهات المسؤولة تلتزم الصمت، متجاهلة مطالب العمال دون أي بوادر حوار جاد.

جاء هذا التصعيد بعد قرار إدارة «موبيليس» تسريحاً جماعياً شمل أكثر من 40 عاملاً ومستخدماً، ممن أفنوا سنوات في خدمة النقل الحضري بالمدينة. وقد اعتبر المتضررون هذا القرار مجحفاً واعتداءً صارخاً على مكتسباتهم، خاصة أنه جاء كرد فعل على تحركاتهم السلمية للمطالبة بتحسين أوضاعهم المهنية والاجتماعية وفتح قنوات حوار جادة مع إدارة الشركة.

وفي ظل هذه الأزمة، تفاجأ العمال بإغلاق أبواب مجلس جماعة وجدة في وجوههم، وغياب أي استعداد للاستماع إلى مطالبهم، بينما تنظم أنشطة ثقافية وفنية خلال شهر رمضان، وكأن أزمة العمال لا تستحق الاهتمام.

على صعيد آخر، تتواصل الوقفات الاحتجاجية أمام مقر مجلس جماعة وجدة، حيث يُسجَّل إغلاق أبواب المجلس أمام المرتفقين، ما يعرقل مصالحهم الإدارية. هذه الخطوة، التي تفتقر لأي مبرر، تساهم في تأجيج الأوضاع، في وقت يُحمَّل فيه العمال المحتجون – ومن بينهم مستخدمو قطاع النقل الحضري – مسؤولية هذا الإغلاق، رغم أن احتجاجاتهم سلمية ومشروعة.

يبقى السؤال مطروحا: من يحمي شركة «موبيليس» ويدعم تجاوزاتها التي تمس حقوق العمال وكرامتهم؟ فالشركة لم تلتزم بمقتضيات دفتر التحملات ولم تفِ بالتزاماتها، بما في ذلك إدخال العدد الكافي من الحافلات، ما أثار استياء ساكنة وجدة التيَ عبرت عن غضبها من تدني مستوى الخدمة.

الوضع الحالي يعكس أزمة حقيقية في قطاع النقل الحضري، في ظل عجز وزارة الداخلية عن تقديم حلول فعالة، وغياب إرادة سياسية حقيقية لمعالجة الإشكالات التي تواجه العمال والمواطنين على حد سواء.

في ظل هذه الأوضاع، تبرز تساؤلات مشروعة حول كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية الجهوية في ظل السياسات الفاشلة للجماعة الترابية ومجلس الجهة، خاصة أن هذه الهيئات، وفق الفصل 135 من الدستور، تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي. فكيف يُتوقع جذب المستثمرين إلى جهة تعاني حصاراً جغرافياً وأزمة خانقة، فضلاً عن تداخل الفساد الإداري والمالي بالمصالح السياسية؟

نتيجة لذلك، يزداد عزوف المستثمرين عن الجهة، ما يعمق حالة الفقر والتهميش، ويدفع الشباب نحو مزيد من الإحباط. وفي ظل هذه المعطيات، تبقى الأحزاب عاجزة عن استعادة ثقة المواطنين، خاصة عندما تقوم على خدمة المصالح الضيقة وتحقيق المكاسب بطرق غير مشروعة.

أمام كل هذه التحديات، يتجدد السؤال عن مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة. لماذا تظل أزمة النقل الحضري خارج دائرة الاهتمام؟ ولماذا لم تتم محاسبة الشركة على إخلالها بالتزاماتها؟ ألا تدرك الجماعة أن استمرار إضراب عمال النقل الحضري يفاقم معاناة المواطنين ويُشجع على انتشار وسائل النقل غير النظامية؟

ويبقى دور المعارضة محل تساؤل أيضاً: هل هي معارضة جادة تعبر عن تطلعات المواطنين، أم مجرد ديكور سياسي يهدف إلى تجميل صورة المجلس دون تقديم حلول حقيقية؟

نقابي

مكتب فرع الرباط للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، يدين عملية هدم مساكن بحي المحيط والمناطق المجاورة له ويطالب السلطات المحلية بالتوقف الفوري عنه والتعويض عن الضرر

تشاهد منذ عدة أسابيع، بعض المناطق في حي المحيط بالرباط، خاصة دوار العسكر، عمليات هدم لمحلات ومنازل العديد من المواطنين تقودها السلطات المحلية، موازاة مع قيامها بإشعار سكان مناطق أخرى في نفس الحي والأحياء المجاورة بضرورة إخلاء محلاتهم ومنازلهم والرحيل عن تلك المناطق، إلى جانب دفع ملاك العقارات المذكورة، بطرق احتيالية، للانخراط في عمليات بيع لصالح بعض المستثمرين الإماراتيين والخليجيين الآخرين.

إننا في المكتب المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، وبالنظر لخطورة الآثار الاجتماعية والحقوقية العامة الناجمة، والتي قد تنجم من جراء عمليات هدم المساكن، وترحيل ساكنة حي المحيط والمناطق المجاورة لها، نعلن ما يلي:

أولا، إدانتنا الشديدة لكل ما تعرض له المواطنون والمواطنات القاطنون بالمناطق التي طالها الهدم والترحيل، من ضغوطات وترهيب وترغيب وتشريد من طرف السلطات المحلية؛

ثانيا، مطالبتنا السلطات المحلية بالتوقف الفوري عن عمليات الهدم والترحيل وكل أشكال الضغط التي مورست عليهم قصد التخلي عن مساكنهم ومحلاتهم، وتقديم كل التوضيحات لعموم الرأي العام المحلي حول الموضوع وحول مشاريع التهيئة بالمنطقة؛

ثالثا، تثميننا ودعمنا لكل المبادرات المساندة للأسر والمواطنين، ضحايا هدم المحلات والمساكن، مع تأكيد عزم الجمعية المغربية لحقوق الإنسان واستعدادها لمؤازرتهم والوقوف إلى جانبهم بكافة الوسائل القانونية دفاعا عن حقهم في السكن بوقف الهدم والترحيل مع التعويض عن الضرر؛

عن مكتب الفرع
الرباط 09 مارس 2025

عمال النقل الحضاري يواصلون اضرابهم المفتوح

منذ يوم الاثنين 17 فبراير 2025، يواصل عمال النقل الحضري بمدينة وجدة إضرابهم المفتوح، الذي يدخل يومه واحد الثلاثين، احتجاجا على القرارات الجائرة التي أقدمت عليها إدارة شركة «موبيليس» للنقل. الإضراب الذي بدأ كاحتجاج ضد تسريح جماعي لعدد من العمال والمستخدمين، تحول إلى معركة طويلة الأمد للمطالبة بحقوقهم المشروعة وتحسين ظروف عملهم.

استجابة للقرارات التعسفية التي طالت أكثر من 40 عامل، قرر العمال الانخراط في إضراب مفتوح وأشكال احتجاجية مختلفة، بما في ذلك الاعتصام المستمر أمام مقر مجلس جماعة وجدة. رغم مرور أكثر من شهر على هذه الاحتجاجات، ما يزال العمال ثابتين في مطالبهم المتمثلة في العودة إلى أعمالهم، إلغاء قرارات التسريح، وتحسين الظروف الاجتماعية والمهنية لهم.

وعلى الرغم من استمرار الإضراب واحتجاجاتهم السلمية، فإن إدارة الشركة لم ترد بشكل جدي على هذه المطالب، مما زاد من حالة الاحتقان، وأدى إلى استمرار التصعيد. مما دفع الاتحاد المحلي للاتحاد المغربي للشغل إلى دعوة السلطات المحلية والجهات المعنية للتدخل العاجل لفتح حوار مثمر بين العمال والإدارة، من أجل الوصول إلى حل عادل يرضي جميع الأطراف.

رغم التحديات والضغوط التي يواجهها عمال النقل الحضري، يظل صمودهم عنواناً بارزاً في هذه المعركة النضالية. يومياً، يواصلون الاحتجاج السلمي وتنظيم الوقفات والمسيرات التي تشهد تزايداً في الدعم والتضامن من مختلف الهيئات النقابية والحقوقية في المدينة.

هذا التضامن يعكس الوعي الجماعي بحقوق العمال، حيث أكد الاتحاد المغربي للشغل والجمعية المغربية لحقوق الإنسان دعمهما المطلق لعمال «موبيليس»، مؤكدين أن هذه المعركة ليست فقط معركة فئة من العمال، بل هي معركة من أجل العدالة الاجتماعية وحقوق جميع العاملين في مختلف القطاعات.

مع استمرار الإضراب، يزداد القلق من تفاقم الأزمة، خاصة في ظل غياب أي حل جذري من قبل إدارة الشركة. وفي هذا السياق، يواصل عمال «موبيليس» مطالبهم بالتدخل العاجل من قبل السلطات المحلية والجهات المعنية لوضع حد لهذا النزاع، والتوصل إلى حلول تحفظ حقوق العمال وتضمن الاستقرار في قطاع النقل الحضري.

العمال يطالبون أيضا بفتح قنوات حوار حقيقية مع الإدارة، بعيدا عن أساليب المماطلة، من أجل إيجاد تسوية مرضية لجميع الأطراف، تضمن العودة للعمل لكل العمال المسرحين وتحسين الأوضاع المهنية والحقوقية.

ما يزال إضراب عمال النقل الحضري بوجدة يشكل نقطة تحول في مسار نضال العمال في المدينة. هذه المعركة التي بدأت من أجل حقوق فردية، أصبحت اليوم رمزاً للصراع من أجل العدالة والكرامة للعمال. وفي ظل استمرار الاحتجاجات، يظل الأمل قائماً في تحقيق حلول عادلة تعيد للعمال حقوقهم وتضمن لهم مستقبلاً أفضل في بيئة عمل آمنة ومشرفة.

نقابي امش

صفرو:

الجمعية تحمل المسؤولية كاملة للدولة المغربية في أحداث السوق الأسبوعي بأهرمومو

تابع المكتب المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بصفرو باهتمام عميق الأحداث التي شهدها السوق الأسبوعي بمدينة اهرمومو (رباط الخير) يوم الاثنين 10 مارس. وإذ أن السبب الرئيسي هو الاحتقان العام السائد داخل الأوساط الشعبية والمفقرة جراء ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، وعلى رأسها أثمان السمك والخضر والفواكه. ولا يعدو المسبب الرئيسي ان يكون إلا جشع المضاربين والسماسرة في ظل الغياب التام لآليات الرقابة التابعة للسلطات المخزنية المغربية ،مما يؤثر بشكل كبير على القدرة الشرائية لجماهير الشعب المغربي وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية.

و علم المكتب المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بصفرو كذلك أن السلطات المخزنية عوض فتح التحقيق في المضاربات التي دفعت إلى مواجهة بين المتسوقين والباعة الصغار وهم الحلقة الأضعف في عملية السمسرة، لجأت إلى استدعاء والتحقيق مع ضحايا الافتراس الرأسمالي والسياسات الطبقية التفقيرية.

و عليه فإن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تؤكد على ما يلي :

- التضامن المبدئي مع ضحايا السياسات العمومية الطبقية التفقيرية السائدة، باعة وتجار صغار ومتسوقين.
- تعميق التحقيق مع المضاربين الذين يقفون وراء استمرار التهاب أسعار المواد الغذائية، وترتيب الجزاءات القانونية لمن ثبت تورطه في التلاعب بالأسعار.
- إطلاق سراح المواطنين الذين تم اعتقالهم من طرف درك اهرمومو باعتباره ضحية للفقر والسياسات الطبقية.
- إشادته بالاستعدادات النضالية الهائلة التي تتوفر عليها جماهير الشعب المغربي في مقاومة الافتراس والجشع الرأسمالي.

عن المكتب المحلي
بتاريخ الثلاثاء 11 مارس 2025

مقاربة حقوقية لملامح بعض الأوضاع بمنطقة إنزكان أيت ملول

(الجزء 4/1)

صادق المغرب على العديد من العهود والاتفاقيات والقرارات الأممية ذات الصلة بحقوق الإنسان، غير أن إعمالها على صعيد البلاد يعيش على إيقاع الانتهاكات والخروقات. ولعل ما تعيشه منطقة انزكان ايت ملول من أوضاع متردية على صعيد الحقوق والحريات سواء في شقها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو النقابي أو البيئي إلا صورة معبرة عن تلك الانتهاكات والخروقات. وإليكم مقالا يتناول بعض من عناصر المقاربة الحقوقية لتلك الاوضاع والذي ينشر بالجريدة في 4 أجزاء.

الهاشمي كبدة (*)

1) - على المستوى المدني والسياسي:

أ) الحريات العامة:

يتواجد بالنطاق الترابي لعمالة إنزكان ايت ملول العديد من الإطارات السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية، غير أن الحريات العامة والحقوق في المجال المدني والسياسي والتي تكفل التشريعات الدولية والوطنية لكل إنسان ممارستها والتمتع بها تعمد السلطات المحلية والامنية على مصادرتها بالنسبة للمنتميات والمنتمين لبعض من تلك الإطارات ممعنة بذلك في استعمال الشطط إزاءهن/هم. فقد دأبت على حرمان الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بإنزكان أيت ملول من وصولات الإيداع منذ سنة 2014، وطال الحرمان مؤخرا كذلك فروع الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي الناشطة بالنطاق الترابي للعمالة. كما تمعن في حصار الأنشطة التنظيمية والإشعاعية لتلك الهيئتين وكذا لفروع حزب النهج الديمقراطي العمالي بمنعها من استغلال الفضاءات العمومية. ولا يقتصر الأمر على فروع تلك المنظمات فقط بل شمل الحصار فرع الجمعية المغربية لأساتذة الفلسفة بإنزكان أيت ملول،... وبلغ الشطط في استعمال السلطة ذروته في التضييق على ناشطات وناشطي الجمعية حيث تمنع السلطات كل التظاهرات المنظمة في الفضاءات العمومية وحتى الخاصة التي يشاركن أو يشاركون فيها. وتستمر السلطات الإدارية والأمنية في مصادرة الحق في التجمع والاحتجاج والتظاهر السلمي من خلال منع أغلب الإطارات الجماهيرية والفئات الاجتماعية من الاحتجاج السلمي للمطالبة بحقوقها المشروعة، وكان آخر مثال في هذا الباب هو منع المسيرة الاحتجاجية بأيت ملول لتنسيقية أكادير الكبير للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع. وفي مجال حرية التعبير والرأي، ترصد من حين إلى أخر حالات التضييق لدى الصحافيين/ت ولدى مراسلي/ات وسائل الإعلام الرقمية والسمعية البصرية والمكتوبة ولدى المدونين/ت ولدى عموم المواطنات والمواطنين.

واعتبارا لهذه الممارسات الصادرة عن الدولة المغربية في شخص السلطات الإدارية والأمنية بالنطاق الترابي لعمالة بإنزكان أيت ملول، فإنها تنتهك مقتضيات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لاسيما منطوق المادتين 19 و20 ومقتضيات العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وخاصة منطوق المواد 19، 21 و22. كما تنتهك مقتضيات دستورها لسنة 2011، وقانون الحريات العامة، وقانون الأحزاب السياسية وقانون النقابات المهنية...

ب) السجناء:

أما بشأن أوضاع المعتقلات والمعتقلين بالسجن المحلي بأيت ملول، وفي قراءة للمعايير الدولية للإيواء داخل المؤسسات السجنية والمتمثلة بعضها في: 6 أمتار مربعة من المساحة القائمة بالنسبة للزنزانة الفردية + الملحق الصحي، 4 أمتار مربعة من المساحة القائمة لكل معتقل(ة) في زنزانة جماعية + ملحق صحي معزول بالكامل، مترات على الأقل في طول ضلع الزنزانة (من جدار إلى أخر بالزنزانة)، 2،5 متر في علو الزنزانة (من أرضية الزنزانة إلى سقفها)، وإعمال شروط أخرى في البناءات من الإضاءة والتهوية الكافيين ومن مواد البناء الواقية من الحرارة والبرودة، وتوفير المرافق الإدارية والاجتماعية بالعدد الكافي... ، وبالنظر للطاقة الاستيعابة لهذا السجن، وبالنظر لقصور في خدماته الإدارية والاجتماعية، فإن الساكنة السجنية بهذا الأخير تعيش على إيقاع الاكتظاظ بشهادة من التقرير السنوي الأخير للمندوبية العامة لإدارة السجنون وإعادة الإدماج (نسبة الاكتظاظ تقارب 159 % من الطاقة الاستيعابية للمؤسسة السجنية) مما يحتمل معه انتشار الأمراض المعدية وغير المعدية في أوساطها وتفشي ظواهر انحرافية من اللواطية والتحرش الجنسي والمعاملة القاسية والتعذيب في صفوفها... كما تعيش صعوبات جسيمة في الاستفادة من خدمات التعليم والصحة والتأهيل والتواصل... فالمؤسسة السجنية بأيت ملول وساكنتها تفتقر إلى فضاء ملائم للتعليم ومحو الأمية وإلى خدمات منتسبات ومنتسبي هيئة التدريس، ومصحتها لا تقدم سوى خدمات الطب العام والتمريض بينما تنعدم فيها خدمات الطب التخصصي والمختبر والصيدلة، وورشة المؤسسة الموجهة للتأهيل المهني في ميداني النجارة والسباكة... تعاني من محدودية طاقتها الاستيعابية، ولا يتمتع متدربوها بالتداريب الميدانية. وجدير بالإشارة إلى أن مسؤولي هذه المؤسسة السجنية دأبوا على تجاهل اتخاذ الإجراءات والتدابير التي تكفل حاجيات الفئات المعتقلة في وضعية هشاشة (النساء، الأحداث، المسنون، الأشخاص في وضعية إعاقة...). وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة السجنية بأيت ملول قد تأوي من حين إلى أخر المعتقلات والمعتقلين السياسيين ومعتقلات ومعتقلي الرأي لاسيما المرحلات والمرحلين من سجون أخرى، غير أن إدارة هذه المؤسسة لا تعترف لهن/هم بهذه الصفة، بل تجز بهن/هم في زنازين الحق العام وتحرمهن/هم من حقوقهن/هم العادلة والمشروعة. كما أنه حري بالذكر ان مؤسسة الاعتقال بأيت ملول كانت تحوي حالات من ذوي الأمراض النفسية والعقلية، لكن لا تتمتع هذه الفئة السجنية بأي رعاية لاسيما حرمانها من العلاج النفسي والعقلي ومصادرة باقي حقوقها.

أن هذه المؤسسة الاستشفائية تعاني من خصاص في الأطر الطبية التخصصية والتمريضية والتجهيزات ووسائل العمل. والطامة الكبرى أن المواطنات والمواطنين المحرومات والمحرومين من التغطية الصحية مكرهات ومكرهون على الأداء من أجل الاستفادة من خدمات هذه المؤسسة.

وعلى ضوء أوضاع السجن المحلي لأيت ملول وساكنته والواردة ملامحها أعلاه، وفي علاقة بمقتضيات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومقتضيات العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ومقتضيات اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية، ومقتضيات قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، ومقتضيات العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا سيما مواد تلك الصكوك المجرمة للتعذيب والمواد المحرمة لكافة أشكال المعاملة القاسية والمهينة والحاطة من الكرامة والمواد التي تمتع بالحقوق الاجتماعية الأساسية، يرصد جليا انتهاك حقوق السجينات والسجناء بهذه المؤسسة في مجالات الإيواء الآمن والكفيل للكرامة الإنسانية والتعليم والتأهيل المناسبين والصحة التامة والبيئة السليمة...

2) - على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

أ) الصحة:

يعد المستشفى الإقليمي لعمالة إنزكان أيت ملول مركز ثقل المنظومة الصحية العمومية بالنطاق الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول، غير أن مرافقه تعرف أوضاعا كارثية، فمصلحة المستعجلات تشهد اكتظاظا يوميا ويتولى فحص المرضى الوافدين عليها طبيب واحد بمعية أطر تمريضية قليلة، وجناح أمراض النساء والتوليد يعيش على إيقاع ظروف لا إنسانية حيث يخصص، أثناء المخاض والولادة، سرير واحد لكل ثلاث نساء، وجناح الأمراض النفسية والعقلية يعرف أوضاعا مأساوية إذ يأوي أعدادا من المرضى تفوق طاقته الاستيعابية بكثير، والمختبر يفتقر إلى تجهيزات ومواد مخبرية حيث يقتصر على إجراء بعض التحاليل فقط ويتم توجيه المرضى إلى إجراء التحاليل الأخرى في مختبرات خارجية، وجراء قصور أجهزة الراديو والكشف بالصدى والسكانير بالوفاء بكامل حاجيات المرضى يجبر هؤلاء على اللجوء إلى خدمات القطاع الخاص، وهلم جرا في باقي الأجنحة والمرافق. أضف إلى ذلك أن هذه المؤسسة الاستشفائية تعاني من خصاص في الأطر الطبية التخصصية والتمريضية والتجهيزات ووسائل العمل. والطامة الكبرى أن المواطنات والمواطنين المحرومات والمحرومين من التغطية الصحية مكرهات ومكرهون على الأداء من أجل الاستفادة من خدمات هذه المؤسسة.

أما المراكز الصحية والمستوصفات ودور الولادة القائمة في المجال الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول، فأوضاعها مماثلة لحالة المستشفى الإقليمي وممتحة منها، إذ البنية الأولى تقتصر على تقديم خدمات الطب العام، والخدمات الطبية والتمريضية المقدمة في البنية الثانية معهود بها إلى أطر تمريضية، والبنية الثالثة تفتقر إلى خدمات أخصائيي أمراض النساء والتوليد. وجدير بالإشارة إلى أن هذه البنيات الصحية تعاني من نقص في الموارد البشرية والتجهيزات ووسائل العمل والمواد الصيدلية...

وعليه فالخدمات الطبية والتمريضية والصحية التي تقدمها المؤسسة الاستشفائية العمومية الوحيدة وملحقاتها بالنطاق الترابي لعمالة إنزكان أيت ملول أقل مما يقال عنها أنها رديئة ومتدنية مما يحرم المواطنات والمواطنين من حقوقهن/هم في العلاجات الضرورية ويجبرهن/هم على التوجه إلى العيادات والمصحات الخاصة التي انتشرت بصفة متسارعة في سياق انتهاج الدولة لسياسات ترمي إلى تأزيم خدمات قطاع الصحة العمومية ومن تمة خوصصته وتفويته وبالتالي القضاء على الصحة العمومية كخدمة عمومية. وهذا ما يتنافى ومنطوق المادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي صادقت عليه الدولة المغربية والتي تنص على التزام كل دولة بإكفال «حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه». كما يتنافى والمقتضيات ذات الصلة بضمان الحق في الصحة الواردة في دستور الدولة المغربية لسنة 2011 وفي قانون المنظومة الصحية الوطنية وفي القانون الإطار للحماية الاجتماعية.

(*) الهاشمي كبدة: رئيس الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بإنزكان أيت ملول

ما تبقى للطبقة العاملة

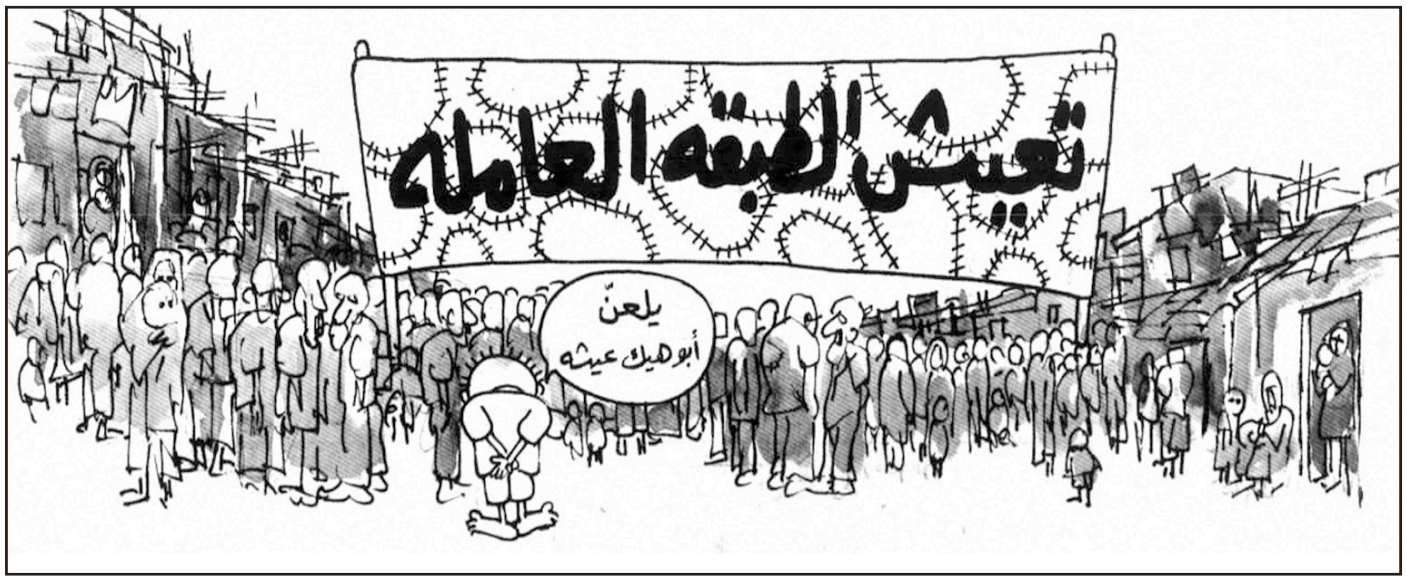

ل . ج

ما تبقى للطبقة العاملة، هذه الجملة هي اقتباس لعنوان إحدى روايات الكاتب والصحفي الفلسطيني غسان كنفاني المناضل في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والذي اغتالته مخابرات الكيان الصهيوني المجرم سنة 1972 وعمره لم يتجاوز 38 سنة. هذه الرواية تعبر في مجملها عن إرادة الخروج من الذات إلى الفعل ومن الهموم الشخصية إلى هموم الشأن العام، يأتي هذا الاقتباس للتعبير عن معاناة الطبقة العاملة من الاستغلال البشع للباطرونا المسنودة من طرف الدولة المخزنية ومختلف مؤسساتها وسلطاتها، فأمام الأزمة البنيوية للنظام يتم المرور إلى السرعة القصوى في الهجوم على ما تبقى من الحقوق والمكتسبات من خلال التسريحات الجماعية للعمال والعاملات وإصدار قوانين رجعي تراجعية تنفيذا لإملاءات الدوائر المالية الامبريالية التي باتت تتحكم في السياسات العمومية وتنفيذ المشاريع القطاعية التي تخدم مصالح التكتل الحاكم على حساب القوت اليومي للجماهير الشعبية التي ترزح تحت وطأة غلاء الأسعار والانتشار المذهل للبطالة في أوساط الشباب.

بالنسبة للطبقة العاملة مئات العاملات والعمال، يتم تسريح المئات من العاملات والعمال وتشريد عائلاتهم مع ما يترتب عن ذلك من انعكاسات وخيمة على أوضاعهم العائلية.

وكمثال لهذا الهجوم الكاسح على العمال والعاملات وعموم الطبقات الشعبية نتوقف على مثال عاملات وعمال شركة سيكوميك بمكناس، هذه الشركة الرأسمالية التي كانت رائدة في النسيج وصناعة الملابس بفضل كد المئات من العاملات، تحايلت، بأساليب ملتوية وخبيثة، لتقدم على تسريح أزيد من 500 عاملة بدون تعويض ولا تشغيل بديل، مع العلم أن جلهن قضين مدة طويلة، بلغت لبعضهن 30 سنة، في النسيج وصناعة الملابس بفضل كد المئات من العاملات، تحايلت، بأساليب ملتوية وخبيثة، لتقدم على تسريح أزيد من 500 عاملة بدون تعويض ولا تشغيل بديل، مع العلم أن جلهن قضين مدة طويلة، بلغت لبعضهن 30 سنة، بمعنى أنهن دخلن الشركة وهن شابات يافعات واليوم يتم الرمي بهن وهن أمهات لعائلات. وتجدر الإشارة إلى ان العاملات المشردات، يخضن منذ أزيد من سنتين، نضالات بطولية في إطار مكتبهم النقابي التابع للكنفدرالية الديمقراطية للشغل. لقد تشكلت لجن المصالحة محليا وجهويا ووطنيا وتم استقبالهم من طرف وزير التشغيل وحتى من طرف رئيس الحكومة، لكن دون نتيجة. هذا التماطل العبثي دفعهن إلى طرق كل الأبواب من فرق برلمانية إلى الجمعيات الحقوقية والأحزاب السياسية، ولازال وضعهن المزري يراوح مكانه وهو ما جعلهن يخضن اعتصاما متواصلا أمام أحد الفنادق الفخمة التي يملكها الباطرون الذي تسبب في تشريدهن مع عائلاتهن. وغني عن البيان أن هذه المأساة أدت إلى مرض عدة عاملات ووفاة بعضهن ناهيك عن انقطاع بناتهن وأبنائهن عن الدراسة بسبب عجزهن عن تكاليف تمدرسهم .

> **لهجوم الكاسح على العمال والعاملات وعموم الطبقات الشعبية نتوقف على مثال عاملات وعمال شركة سيكوميك بمكناس، هذه الشركة الرأسمالية التي كانت رائدة في النسيج وصناعة الملابس بفضل كد المئات من العاملات، تحايلت، بأساليب ملتوية وخبيثة، لتقدم على تسريح أزيد من 500 عاملة بدون تعويض ولا تشغيل بديل، مع العلم أن جلهن قضين مدة طويلة، بلغت لبعضهن 30 سنة،**

المثال الثاني يتعلق بعمال شركة موبيليس للنقل الحضاري بوجدة، فهذه الشركة استفادت من صفقة تفويت قطاع النقل الحضري حسب دفتر التحملات الذي ينص على الحفاظ على العمال الذين كانوا يشتغلون بالوكالة الحضرية للنقل مع كافة حقوقهم المكتسبة. إلا أن هذه الشركة بسبب الفساد المستشري فيها أصبحت تعاني من عدة مشاكل وهو ما جعلها تضغط على الحلقة الضعيفة التي هي حقوق العمال، حيث حتى أجورهم الهزيلة يتم التلاعب فيها. هؤلاء العمال المنضوون في نقابة الاتحاد المغربي للشغل قاموا باحتجاج على أوضاعهم المزرية، وبدل الاستجابة لمطالبهم أقدمت إدرة الشركة على طردهم جماعيا وعملت على تعويضهم بخدمات عمال جدد. فهؤلاء العمال الذين يفوق عددهم ثلاثون عاملا مستمرون في اعتصامهم لمدة عدة أسابيع أمام مقر الشركة، ثم أمام مقر المجلس البلدي لمدينة وجدة المسؤول عن إرغام الشركة على احترام مقتضيات دفتر التحملات. أمام عجز السلطات الشغلية والمحلية عن إنصاف العمال المطرودين بادرت ساكنة مدينة وجدة بمختلف فئاتها إلى التضامن مع العمال وعلى الخصوص تضامن الطلبة والتلاميذ، كما عبرت عدة منظمات سياسية ونقابية وحقوقية عن مساندتها التامة للمعتصمين مطالبين السلطات بالاستجابة الفورية لمطالبهم المشروعة. في هذا الصدد، تم تنظيم قافلة جهوية من طرف الاتحاد الجهوي للاتحاد المغربي للشغل تضامنا مع العمال المعتصمين.

من خلال التركيز على هذين المثالين نقف على حجم التراجع على المكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة وأدت الثمن غاليا من أجل تحقيقها، تتجلى في الأعداد الكبيرة من المطرودين والمشردين من عملهم بسبب دفاعهم عن هذه الحقوق. من بين هذه المكتسبات المحققة: صياغة وثيقة مدونة الشغل التي توافق على مضمونها النقابات والباطرونا ممثلة بالاتحاد العام لمقاولات المغرب تحت رعاية السلطات المخزنية. اليوم استطاعت الدولة والباطرونا أن تقوم بهجوم متصاعد لاجتثاث كل هذه المكتسبات التاريخية، من خلال ضرب عرض الحائط بمدونة الشغل وصولا إلى تمرير القانون التكبيلي الذي يجرم الإضراب، السلاح الوحيد للطبقة العاملة للدفاع عن حقوقها.

هذا الهجوم على الحقوق والمكتسبات ما كان ليمر لولا تواطؤ النقابات التي دخلت في مسلسل التوافق الطبقي منذ مدة مع النظام، هذا التعاون الطبقي أدى إلى إفراغ النقابات من قواعدها العمالية المناضلة، بحيث تقدر الإحصائيات الرسمية أن معدل نسبة التنقيب في المغرب لا تتجاوز ستة في المائة، كما أن هذا التعاون الطبقي تحت مسميات المقاولة المواطنة والحفاظ على المقاولات والشركات الرأسمالية الوطنية ضد التنافسية الشديدة للشركات الرأسمالية العالمية، جعل القيادات النقابية المتنفذة تعتمد على التمويلات العمومية ولا تعتمد على بطائق الانخراط لقواعدها.

إن النضال ضد السياسات المناوئة لمصالح الطبقة العاملة وعموم الطبقات الشعبية المفقرة التي تمليها المؤسسات المالية الامبريالية والتي يجتهد النظام في تنفيذها ليتمكن من الاستفادة من المزيد من الديون التي تخدم مشاريع الرأسمال المحلي والأجنبي على حساب مصالح الشعب، تستوجب النضال ضد القيادات البيروقراطية المتنفذة في النقابات التي ساهمت في تنفير العمال والعاملات من التنقيب.

فمواجهة هذه السياسات تتطلب تعبئة الطبقة العاملة وتوحيد نضالاتها كما كانت بعد الاستقلال الشكلي حيث كان ميزان القوة لصالح المركزية النقابية الوحيدة آنذاك الاتحاد المغربي للشغل، فكل القوانين والمكتسبات تم تحقيقها في تلك المرحلة التاريخية.

> **إن النضال ضد السياسات المناوئة لمصالح الطبقة العاملة وعموم الطبقات الشعبية المفقرة التي تمليها المؤسسات المالية الامبريالية والتي يجتهد النظام في تنفيذها ليتمكن من الاستفادة من المزيد من الديون التي تخدم مشاريع الرأسمال المحلي والأجنبي على حساب مصالح الشعب، تستوجب النضال ضد القيادات البيروقراطية المتنفذة في النقابات التي ساهمت في تنفير العمال والعاملات من التنقيب.**

النهج الديمقراطي
ⵜⴰⵏⵀⴻⵊⵜ ⴰⵜⴻⵎⵔⴰⵟⵉ
الملف
■ العدد : 597
■ من 20 الى 26 مارس 2025
annahjad@gmail.com

الاحتكار مدعوما بالسياسات المخزنية، يولد الغلاء الفاحش

إذا استثنينا بعض الحالات حيث تحتفظ الدولة باحتكار قطاعات استراتيجية (مثل المياه أو الكهرباء أو النقل) لضمان توزيع عادل ومنع سيطرة المصالح الخاصة على موارد حيوية، فجل الاقتصاديين يتفقون على الآثار الوخيمة للاحتكار الخاص، منها أنه يقلل من المنافسة، مما قد يؤدي إلى انخفاض جودة المنتجات أو الخدمات المقدمة، حيث أن الشركة المحتكرة لا تملك حافزًا للابتكار أو تحسين عرضها. كما قد تكون الأسعار أعلى مما هي عليه في سوق تنافسية، بحيث الشركات المحتكرة تحقق أرباحا مفرطة على حساب المستهلكين مما يفاقم عدم المساواة الاقتصادية. كما تثبط الاحتكارات دخول شركات جديدة إلى السوق، مما يحد من الابتكار والتنويع الاقتصادي. وقد يعيق ذلك تطوير قطاعات رئيسية ويقلل من الفرص للشركات الصغيرة والمتوسطة. وإذا سيطر احتكار على قطاع استراتيجي (مثل الطاقة أو الاتصالات أو النقل)، فإن ذلك قد يخلق تبعية اقتصادية، مما يجعل البلاد عرضة لقرارات هذه الشركة.

في المغرب، تهيمن بعض الشركات على قطاعات هامة في وضع شبه احتكاري، غالبًا ما تكون مدعومة من الدولة أو من قبل مجموعات خاصة مؤثرة. ينضاف إلى هذا زواج المال والسلطة، هذه الظاهرة التي تتداخل فيها المصالح الاقتصادية للنخب الثرية مع السلطة السياسية، مما يؤدي إلى تشويه السوق وتقويض المنافسة العادلة.

في هذا العدد نتناول موضوع الاحتكار وزواج المال والسلطة، الأسباب الحقيقية والتجليات وأثرهما على الاقتصاد والمجتمع.

الاحتكار في بعض المشاريع الكبرى

الحسين لهناوي

خلال السنوات الأخيرة أقدمت الدولة على تشييد العديد من المنشآت الكبرى وهو ما أطلقت عليه بسياسة المشاريع الكبرى أو المشاريع المهيكلة، هذه المشاريع همت البنيات التحتية والطاقة والاتصالات وغيرها. يحاول هذا المقال ان يقف على أهم الشركات والمقاولات التي احتكرت ولا زالت تحتكر تنفيذ هذه المشاريع الكبرى من خلال التعرف على طبيعتها وعلاقاتها مع العائلة الملكية والعائلات النافذة، من جهة ومن جهة ثانية، نحاول أن نتعرف على حجم الديون التي استعملت لإقامة هذه المشاريع، حسب ما نتوفر عليه من معطيات رسمية وما هي انعكاساتها على حياة الجماهير الشعبية وبالخصوص تأثيراتها على الأجيال القادمة.

بداية هذه المشاريع الكبرى: ميناء طنجة المتوسط الذي تم تشييده وتدشينه خلال سنة 2007، هذا الميناء يعتبر من أكبر الموانئ الذي تمت مراعاة المعايير الدولية في بنائه، نظرا لموقع مدينة طنجة القريب من مدن الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للمغرب في المعاملات التجارية والاقتصادية وعلى الخصوص مع الدولتين الاستعماريتين فرنسا واسبانيا اللتين تهيمن شركاتهما على أهم المشاريع الاقتصادية، مع الإشارة إلى أن اتفاقية الاستقلال الشكلي للمغرب نصت على إعطاء الأولوية للدولة الفرنسية في المعاملات الاقتصادية وتنفيذ المشاريع في المغرب. بلغت تكلفة بناء هذا الميناء ما يفوق 75 مليار درهم، جلها ديون من البنك الدولي، أما المقاولة التي استفادت من المشروع فهي المقاولة الفرنسية العملاقة «بويك» طبعا هناك عدة مقاولات صغرى تشتغل تحت توجيهات الشركة المستفيدة من الصفقة. فيما يتعلق بالتسيير فتتكلف به الوكالة المتخصصة للميناء بمشاركة الشركة الدانماركية «ا.ب.م. تيرمينال» والشركة الفرنسية «سيما».

فيما يتعلق بالتجهيزات الرياضية، فالدولة ركزت كل اهتماماتها على إعداد الملاعب والفنادق وغيرها من التجهيزات استعدادا لاحتضان كأس العالم المقرر تنظيمه سنة 2030 بالتشارك مع إسبانيا والبرتغال. في هذا الإطار تم الشروع في تشييد، ما يسميه الإعلام المخزني، بأكبر وأحدث ملعب لكرة القدم بمدينة بنسليمان، مع ما واكب هذا الحدث من تشريد العديد من عائلات الفلاحين الفقراء وانتزاع أراضيهم بالمنطقة لبناء الملعب، فالمبلغ المخصص لهذا المشروع يفوق 356 مليون درهم أهمها ديون خارجية. أما الشركة التي تم اختيارها لتنفيذ المشروع فهي «الشركة العامة للأشغال بالمغرب» وهي شركة عائلية (عائلة القباج) تتميز بعلاقاتها الوطيدة مع القصر. بالإضافة إلى هذا المشروع هناك عدة مشاريع إعادة ترميم وتهيئة عدة ملاعب أخري.

على صعيد مشاريع الطاقة والطاقات المتجددة، فإن شركة «نارفيا» المتفرعة عن الهولدينك الملكي «مدى» هي التي تحتكر مشاريع الطاقة الريحية في منطقة طرفاية. أما محطة نور لتوليد الطاقة الشمسية بمدينة وارزازات التي تم بناءها خلال أواخر سنة 2013، والتي احتكرتها «الوكالة المغربية للطاقة الشمسية» التابعة للهولدينك الملكي «مدى»، بشراكة مع شركة «اكوا» السعودية والشركة الالمانية «سيمانس».

فيما يتعلق باستيراد وتخزين الغاز والبترول فبعد تصفية الشركة الوطنية لتكرير البترول «سامير» فإن مجموعة «اكوا» المملوكة لعائلة أخنوش هي التي تحتكر توزيعه وتتحكم في تحديد هامش الأرباح، وذلك عبر محطاتها «افريقيا» المنتشرة في مجموع المدن المغربية، لقد حققت هذه المجموعة أرباحا خيالة، خلال السنوات الخمس الأخيرة، بفضل الزيادات المتتالية، رغم هبوط ثمن البترول في السوق العالمي، وهوما جعل البرلمان بشكل لجنة لتقصي حقيقة هذا الاحتكار، إلا أن نفوذ هذه المجموعة وارتباطها بالقصر أدى إلى لف هذا الملف الحساس بالسكوت المطبق والنسيان الممنهج.

على مستوى بناء وتشييد الطرق السيارة فإن شركة «الطرق السيارة للمغرب» المقربة من القصر هي من تحتكر تسيير وصيانة مختلف الطرق السيارة بشراكة مع الشركتين الفرنسيتين «فانسي» و«ميريديام».

فيما يتعلق بالقطار الفائق السرعة (طنجة الدار البيضاء) والقطارات الحضرية (تراموای) في مدينتي الرباط والدار البيضاء، فإن الشركة الفرنسية «الستوم» هي التي تحتكر هذه المشاريع، ويبدو أنها ضمنت مستقبلا كل المشاريع المتعلقة بتوسيع شبكة هذه القطارات بعد أن تم استبعاد الشركات المنافسة وعلى الخصوص الشركات الصينية.

على صعيد المواصلات فالشركات المحتكرة لهذا المجال الحيوي هما شركة اتصالات المغرب التي يستحوذ عليها الرأسمال الإماراتي فيما تحاول شركة «انوي» التابعة للهولدينك الملكي منافستها بشكل متزايد.

كخلاصة يمكن القول أن القصر والعائلة الملكية هما من يحتكر تنفيذ المشاريع الكبرى في القطاعات الحيوية عبر الهولدينك الملكي «مدى» وتفرعاته، وعبر إشراك مقاولات وشركات بعض الدول الرأسمالية وفي مقدمتها الدولتين الاستعماريتين سابقا فرنسا وإسبانيا اللتين تستفيد شركتيهما من حصة الأسد في المشاريع الكبرى، كما أن النظام يحاول إشراك بعض العائلات المقربة من شاكلة عائلة الصفريوي وعائلة أخنوش وعائلة القباج وغيرها من العائلة بهدف توسيع قاعدته، رغم ما تباين بعض الاختلافات بين العائلة الملكية وهذه العائلات.

فيما يخص اختيار أولوية المشاريع بالارتباط بمتطلبات ومصالح الجماهير الشعبية، فإنه يستوجب إرساء سياسة متحررة من إملاءات الدوائر المالية الامبريالية وهذا بدوره يستوجب بناء اقتصاد غير تبعي ومتمركز على الذات، وهو ما يستوجب في نهاية المطاف نظاما سياسيا ديمقراطيا يستمد شرعيته من الشعب ويلبي حاجيات الشعب، أما السياسة الحالية فهي سياسة تبعية للاقتصاد العالمي وتستمد توجيهاتها من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، هذه المؤسسات الامبريالية هي من تقرر أولوية المشاريع والتي تتفق على تمويلها، بطبيعة الحال هذه المشاريع تخدم مصالح المجموعات الرأسمالية الكبرى والشركات العابرة للقارات مقابل إعطاء المغرب المزيد من القروض، فحجم الدين العام الإجمالي يفوق 82 في المائة من الناتج الداخلي، هذه الوضعية ستبقى عبئا ثقيلا على الأجيال القادمة.

النهج الديمقراطي
ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷ ⴰⵜⵣⵎⵔⴰⵟⵉ
الملف
■ العدد : 597
■ من 20 الى 26 مارس 2025
annahjad@gmail.com

سعر السلع ليس سوى الجزء الأكثر وضوحًا من جبل الجليد

عزيز شوقي

ما الذي يشكّل سعر السلعة؟

التفسير الأكثر شيوعًا يكرّس الخطاب السائد الذي يقتصر على العلاقة بين العرض والطلب. وكأنما بالسحر، يظهر أن السعر ناتج عن هذه العلاقة. عندما يكون العرض أكبر من الطلب، يميل السعر إلى الانخفاض. وفي الحالة العكسية، يميل السعر إلى الارتفاع. هذا التفسير ينبع بشكل رئيسي من الملاحظة المباشرة للتبادلات في السوق. لذلك فهو تجريبي وسطحي. يمكن تعميق هذا التفسير، مرة أخرى من خلال الملاحظة المباشرة ولكن من خلال تحليل تشكيل العرض، مع مراعاة وتفكيك العملية الكاملة التي تؤدي إلى تحديد سعر البيع. عندئذ، يتبين أن هذا الأخير يتكون من تكلفة استثمار مضاف إليها هامش ربح. في المنبع، تتكون تكلفة الاستثمار من سعر شراء المواد الخام، تكلفة الإنتاج، ونفقات التوزيع أو البيع. تتيح هذه الخطوة بالتالي تفكيك سعر البيع بشكل تجريبي، وفهم وتحديد العناصر الرئيسية التي أثرت على تطور سعر البيع. هذه العناصر تقبع بشكل أساسي على مستوى التكاليف المتغيرة حيث زادت أو انخفضت تكلفة بعض المدخلات وأثرت على تشكيل تكلفة الاستثمار. التكاليف القارة أو الثابتة، بشكل عام، لا تتغير، وبالتالي لا تؤثر على تغير تكلفة الاستثمار. هذه الخطوة، رغم كونها أغنى من تلك التي تقتصر على العلاقة بين العرض والطلب، لا تتيح فهم ما يولد القيمة الجوهرية لسلعة ما، كقيمة استخدام تتحول إلى قيمة تبادل في السوق.

من بين التكاليف المتغيرة، تكلفة قوة العمل تظل دائمًا حاسمة في عملية خلق القيمة. قوة العمل هي سلعة خاصة في الاقتصاد الرأسمالي. إنها «العمل الحي» أو وقت العمل المدمج في السلعة والذي يولد القيمة. يدفع رأس المال لقوة العمل لتسهيل تكاثرها والاستمرار في استغلالها. بدون قوة العمل أو «العمل الحي»، لا يمكن خلق أي قيمة وبالتالي لا توجد قيمة مضافة أو ربح.

القيمة المضافة هي الزيادة في القيمة بفضل «العمل الحي» المطبق على «العمل الميت»، أي المواد الأولية، والآلات (...). يستحوذ الرأسمالي على القيمة المضافة، كجزء غير مدفوع من عمل العامل. يبيع هذا الأخير قوة عمله مقابل أجر يتيح له الحصول على السلع الضرورية لإعادة إنتاج قوة عمله. وبالتالي، إذا كانت هذه السلع تمثل قيمة تعادل 6 ساعات من العمل وكان الرأسمالي يستخدم العامل لمدة 10 ساعات، فإنه يدفع له مقابل 6 ساعات، بينما ستباع السلع بما يعادل 10 ساعات. الفرق البالغ 4 ساعات يشكل القيمة المضافة الناتجة عن استغلال العمل. إنها الشكل المحدد للفائض الزائد في الاقتصاد الرأسمالي. معدل القيمة المضافة هو النسبة بين القيمة المضافة ورأس المال المتغير المتمثل بقيمة قوة العمل. في المثال المذكور، لدينا 4 ساعات/6 ساعات = 66.66%.

يجب عدم الخلط بين القيمة المضافة والربح، الذي هو تحويل القيمة المضافة من خلال تحقيق السلع. تتجلى المظاهر الملموسة للقيمة المضافة من خلال الفائدة، والإيجار، والربح التجاري وإعادة استثمار جزء من القيمة المضافة الذي يسهم في عملية تراكم رأس المال. الربح هو في النهاية نتيجة لهذه العلاقة الاستغلالية بين كائنات بشرية ليس لديها سوى قوتها العاملة لتقديمها وأخرى قد استحوذت على وسائل الإنتاج من خلال استخراج القيمة المضافة وعملية تراكم رأس المال. الربح ليس بأي شكل من الأشكال ناتجا مرتبطا بالمخاطر أو الوضع الاقتصادي أو الاستغناء. أصل الربح هو رأس المال المتغير، أي أساسًا قوة العمل. تؤدي عملية تراكم رأس المال إلى زيادة التركيبة العضوية لرأس المال وبالتالي إلى انخفاض تدريجي لمعدل الربح.

في المغرب، حيث تتميز الرأسمالية بطابعها المفترس، تستحوذ الأنشطة المضاربية والبارازيت الاقتصادية (التي لا تخلق أي قيمة مضافة) على جزء نسبي مهم من القيمة المضافة. وهذا هو التفسير الرئيسي لعجز استثمار القطاع الخاص. على مستوى عالمي، تزداد حصة رؤوس الأموال المالية المضارباتية بشكل متزايد. وهذا يترجم بالضرورة إلى انخفاض نسبي في الأجور بشكل عام أو «تكلفة إعادة إنتاج قوة العمل الجماعية»، مع ارتفاع بطالة هيكلية.

في المغرب، تحتاج اقتصاديات الريع إلى أنشطة غير مهيكلة لتخفي نفسها بشكل أفضل. بالنسبة لاقتصاديات الريع، أو الرأسمالية المفترسة، فإن الشفافية تمثل تهديدًا، بل خطرًا. تتجلى تضارب المصالح والثراء غير المشروع كظواهر نظامية تتطور فيها علاقات سرية تغذي مجموعة من الأنشطة الطفيلية والمافيوزية، الضرورية للحفاظ على الوضع القائم وإعادة إنتاج النظام المخزني في مجمله.

وهكذا، إذا كانت أسعار السلع في الظاهر ترتفع، فإن ذلك لأن سعر قوة العمل، أي الأجر، يبقى ثابتًا، بل وقد ينخفض نسبيًا. و هذا الانخفاض النسبي يجد أصله الحقيقي في الحفاظ على مستوى القيمة المضافة الناتجة عن العمل والمصادرة من قبل رأس المال لتوزيعها بين الطبقات السائدة من أجل ضمان إعادة إنتاج الوضع القائم.

وفي الواقع، لا ينبغي أن يقتصر تقييم تكلفة أو سعر قوة العمل تجريبيا على الأجور. ويجب توسيع نطاق هذا القانون ليشمل «التكاليف غير المباشرة» الأخرى مثل تكاليف التعليم، والتدريب المهني، والصحة، والحماية الاجتماعية، والتقاعد (...). وهذه التكاليف ضرورية لإعادة إنتاج «قوة العمل الجماعية». كلما انخفضت هذه التكاليف، كلما زاد فائض القيمة الذي ستولي عليها الطبقات المهيمنة نسبيا. إن خوصصة التعليم والصحة، وانعدام التعويضات للعاطلين عن العمل، وخفض أو إلغاء المعاشات التقاعدية، هي بالتحديد مظهر من مظاهر هذا الانخفاض في تكلفة إعادة إنتاج قوة العاملة الجماعية، لصالح فائض القيمة الذي يشهد زيادة نسبية. إن «الإصلاح الضريبي» الحالي، مع خفض تضريب رأس المال وزيادة تضريب العمل والاستهلاك، هو أيضا مثال على إعادة توزيع القيمة الاقتصادية الإجمالية التي تم إنشاؤها، لصالح الطبقات المهيمنة وعلى حساب العمال.

وفي الواقع، لا ينبغي أن يقتصر تقييم تكلفة أو سعر قوة العمل تجريبيا على الأجور. ويجب توسيع نطاق هذا القانون ليشمل «التكاليف غير المباشرة» الأخرى مثل تكاليف التعليم، والتدريب المهني، والصحة، والحماية الاجتماعية، والتقاعد (...). وهذه التكاليف ضرورية لإعادة إنتاج «قوة العمل الجماعية». كلما انخفضت هذه التكاليف، كلما زاد فائض القيمة الذي ستولي عليها الطبقات المهيمنة نسبيا. إن خوصصة التعليم والصحة، وانعدام التعويضات للعاطلين عن العمل، وخفض أو إلغاء المعاشات التقاعدية، هي بالتحديد مظهر من مظاهر هذا الانخفاض في تكلفة إعادة إنتاج قوة العاملة الجماعية، لصالح فائض القيمة الذي يشهد زيادة نسبية.

واقع اليسار الماركسي والديمقراطي الراديكالي وطريق تجاوز الأزمة

عبد الغني القباج

إن حل تناقض ارتباطنا بالطبقات الكادحة لن يكون سهلا إذا لم نحقق وحدة وإرادة ديمقراطيين بين تنظيمات ومجموعات ومناضلات ومناضلين يساريين ديمقراطيين جذريين وماركسيين. وأي خط سياسي يساري يتجاهل هذا التناقض مآله إعادة تكرار عوامل الأزمة والفشل وتغييب العوامل النظرية والسياسية التي أدت لفشل كل التجارب اليسارية الديمقراطية الجذرية والماركسية السابقة، بمختلف توجهاتها ومحاولاتها التاريخية.

(الجزء -2الأخير)

ورغم الصيرورات السياسية والتنظيمية التي تبلورت ثم فشلت منذ بداية سنوات 1990، لم نمارس لا كتنظيمات يسارية ولا كمجموعات يسارية نقدا ذاتيا حقيقيا ومبدعا يجيب نظريا وسياسيا وتنظيميا على سؤال ما العمل؟

نستثني «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي». لكن قيادتها بلورت نقدا ذاتيا لتبرر الانحراف نحو اليمين باسم مسلسل ديمقراطي مزعوم و « إجماع وطني» يتزعمه نظام لا وطني. كما يمكن استثناء نسبيا تنظيم «النهج الديمقراطي العمالي» الذي، نتفق أو نختلف معه، بلور ومارس نقدا ذاتيا وانتقل من السرية للعلنية تبلور تحوله من تنظيم «إلى الأمام» ومن مشروعه الثوري إلى حرب التحرير الشعبية إلى مشروعه الديمقراطي الجذري بشعار وخط سياسي يطرح هدف «إسقاط المخزن»، رغم أن هذا الشعار-البرنامج غير واضح كفاية في مسألة السلطة وطبيعتها بالنظر لأن النظام السياسي يرفض وجود أي حزب أو قوة سياسية لا تتبنى العمل في إطار النظام الملكي. ومع ذلك يحاصره النظام السياسي.

4 - بعض عوامل ضعفنا وأزمتنا .. وما العمل؟

ا- لا ندعي امتلاك بديل يبلور أجوبة علمية وثورية لتجاوز اليسار الديمقراطي الراديكالي والماركسي، فأزمتنا وهي أزمة نظرية التغيير الديمقراطي الجذري، وأزمة وضوح الخط السياسي الديمقراطي الثوري وبرنامجه المرحلي، وأزمة توحيد تنظيمات ومجموعات يسارية ومناضلات ومناضلين يساريين ديمقراطيين جذريين وماركسيين، أي أزمة تنظيمية ونظرية وسياسية، بالنظر لكون بلورة هذا البديل بالضرورة عمل ونضال جماعي وبانخراط كل هذه المكونات دون اشتراطات وبدون تشبث كل طرف بتصوره وبخطه وببرنامجه السياسي ولا بشكل وبأسلوب تنظيمه.

– والبديل يبدأ بنقد ذاتي جماعي وتقييم يساري ديمقراطي راديكالي علمي نظريا وسياسيا وتنظيميا من قبل الرفيقات والرفاق الذين ساهموا في تأسيس صيرورات يسارية راديكالية وهي صيرورات تجرجر الآن واقعها نظريا وسياسيا وتنظيميا.. رغم أننا مررنا من هذه التجارب اليسارية ولا زلنا نبحث «ما العمل؟».

– كما من الإعاقات الذاتية ظهور بعض العلاقات والسلوكات الليبرالية عند بعض المناضلات والمناضلين اليساريين الراديكاليين والماركسيين، يغيب فيها الانضباط للثقافة وللقيم اليسارية الراديكالية والماركسية، وبعضنا يندمج، بشكل أو بآخر، في نمط المجتمع الاستهلاكي.

– بدل مواجهة أزمة نظريتنا للتغيير الديمقراطي الثوري، نبحث ونمارس أساليب عمل وسائطية اجتماعية أو حقوقية أو تضامنية ك«الجبهة الاجتماعية» التي لم تتجاوز عفويتها ونخبويتها وانفصالها عن واقع جماهير شعبية، ولم تستطع التحول إلى قوة اجتماعية منظمة رغم واقع الأزمة الاجتماعية الاقتصادية التي تعانيها الفئات الاجتماعية الشعبية، أو الدفاع عن حقوق الإنسان والمعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي، أو القيام بعمل مدني، كل ذلك في غياب أهم ممارسة سياسية كقوة سياسية يسارية ديمقراطية ثورية علنية تتطلبها المرحلة الراهنة.

– أعتقد أن المبادرات الفوقية تجعلنا ندور في حلقة مفرغة بيننا كأفراد برجوازية صغيرة مؤمنة بالتغيير الديمقراطي الجذري وباستراتيجية التحول الاشتراكي لحل أزمتنا الوجودية.. وبالتالي يتطلب أن تتبلور قناعة مشتركة بدون حسابات وبمشاركة جميع المناضلين والمناضلات مهما كانت تجربتهم، وأساسا الشباب.

– الموقف من السلطة السياسية غائب، في حين أن أي نضال يساري حقيقي يهدف إلى الوصول للسلطة وللقرار السياسي ليمارس مشروع ديمقراطية حقيقية تشرك الجماهير الشعبية الكادحة عبر تشكيل مجالسها المحلية للمشاركة النضالية الفعلية في فرض تغيير ديمقراطي جذري يحقق سياسة تلبي حاجات الجماهير الكادحة الحيوية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الديمقراطية.

– ضعف جرأة سياسية في تناول قضايا السلطة السياسية الملحة.

– أي مبادرة يسارية لا تنطلق من تحضير شروط نجاح تطورها وتوسعها من تحت أي بارتباط واقع صراع عناصر كادحة ومناضلة من أجل تغيير ديمقراطي جذري، أي بمشاركة تمثيلية شعبية كادحة من قطاعات مختلفة، لن تتقدم في صراعها السياسي والطبقي اليساري. وقد تعيد، غالبا، نفس المبادرات السابقة التي وصلت للباب المسدود.

– غياب الشباب اليساري الرافض لما هو سائد في واقع اليسار والتائه يساريا والمبتعد عن تنظيمات اليسار المقاوم.. ولا يتم التواصل معه والتحاور معه ليثق في طاقاته النضالية ويتبوأ قيادة المبادرات والنضال السياسي اليساري كما هي تجاربه وممارسته في مجالات نضالهم النقابي والجمعوي كالمعطلين والعمال والعاملات الشباب والعمال الزراعيين الشباب، حركة النساء المناضلة وحركة الأساتذة الشباب وحركة الأطباء المتدربين والمعطلين الذين ظهرت في الشارع قوة مقاومتهم وفرض مطالبهم ...

– التنظيمات والمجموعات اليسارية والمناضلات والمناضلين اليساريين الجذريين والماركسيين لم تستطع تأسيس صيرورة وحدوية يفرضها واقع الصراع الطبقي وتقوية الشرط السياسي الذاتي للتغيير الديمقراطي الراديكالي بسبب غياب وضوح نظري يساري راديكالي وماركسي، دون عصبية ودون دغمائية، أي تحرير نظرية وممارسة ماركس الماركسية ومن الدغمائية (الجمود العقائدي) بتطوير تحليل ماركس وفق تطور التشكيلات الاجتماعية الطبقية والصراع الطبقي اليوم وتطور أشكال السيطرة الرأسمالية العالمية و نزعة امتدادها وحربها على الدول المناهضة لتوسعها ولتحكمها في ثروات العالم المعدنية ومصادر الطاقة.

ويشكل توسع الرأسمالية الأمريكية الأوروبية الغربية والروسية إعاقة لخروج بلدان «العالم الثالث» من الرأسمالية التبعية وتحقيق استقلال قرارها السياسي وبناء اقتصاد متحرر متمحور على الذات ومنتج للحاجات الحياتية الضرورية الصناعية والتكنولوجية والفلاحية والاجتماعية والاقتصادية لشعوبها، وفك ارتباطها بالرأسمالية العالمية وسيطرتها. وصهرها في الواقع الطبقي المغربي و«العالم الثالث» بمنهجها المادي الديالكتيكي وغالبا يجيب في جملة أو فقرة مختصرة عن اليسار المقاوم وتنظيمات ومجموعات والمناضلين الذين تهدف المبادرة إلى مشاركتهم في بلورة ما سماه –مشروع اليسار من أجل التغيير الديمقراطي»..

وما سماه النداء من مهمة «بلورة الشكل التنظيمي الملائم بالانتقال من تنظيمات وتيارات وأفراد منعزلة إلى جبهة سياسية ناظمة لهذا التعدد»..

وواضح من هذه المهام غياب والتباس التناقض بين يسار منخرط في سياسة ومؤسسات النظام ويطرح تغييرا شكليا لطبيعة النظام وسلطويته وبين يسار يطرح القطيعة مع طبيعة النظام السياسي لتجاوزه إلى تحقيق نظام سياسي ديمقراطي جديد.

– أعتقد أن المبادرات الفوقية تجعلنا ندور في حلقة مفرغة بيننا كأفراد برجوازية صغيرة مؤمنة بالتغيير الديمقراطي الجذري وباستراتيجية التحول الاشتراكي لحل أزمتنا الوجودية.. وبالتالي يتطلب أن تتبلور قناعة مشتركة بدون حسابات وبمشاركة جميع المناضلات والمناضلين مهما كانت تجربتهم، وأساسا الشباب.

5 - ضرورة الاجتهاد النظري والسياسي انطلاقا من واقعنا الطبقي الملموس ومن الصراع الطبقي

إن منهج وتحليل ماركس الديالكتيكي لواقع العلاقات الاجتماعية في المجتمع الرأسمالي وتاريخيته يوضح علميا هذه العلاقات الاجتماعية وديناميةَ صراع الطبقات كمحرك للتاريخ. في حين في تحليل البنية الاجتماعية لليسار الإصلاحي تَظْهَرُ هذه الطبقات الاجتماعية على أن علاقاتها الطبقية موجودة داخل بعضها البعض.

لذلك اليسار الإصلاحي ينظر إلى الصراع الطبقي الاجتماعي على أنه توازن تاريخي لميزان القوى بين طبقات المجتمع، وليس كتعبير عن طبقة اجتماعية منتجة مُسْتَغَلَّةٍ من طرف طبقة اجتماعية مسيطرة مُسْتَغِلَّة. وبالتالي نفهم كيف أن هذا اليسارَ يطرح «الملكية البرلمانية» الملكية البرلمانية كوصفة وحيدة التي توفق بين الملكية الوراثية والديمقراطية.

لم يعد هناك أي مجال هنا للإرادوية الطوباوية أو لحدث طارئ مطلق نتيجة للنضال الاجتماعي، لأنه لا يمكن تصور النضال الاجتماعي بشكل مستقل عن القيود الإيديولوجية التي تشكله. وبالتالي، لم يعد من الممكن فهم التغيير السياسي والاجتماعي في المغرب على أنه نتيجة ميكانيكية للضرورات السياسية التوافقية التي يختفي فيها التناقض الطبقي في العلاقات الاجتماعية. لذلك، بشكل امتلاك البروليتاريا والفلاحين الفقراء وعموم الكادحين في المغرب وعيهم الطبقي السياسي يصبح نضالهم قادرا على تغيير ميزان القوى لصالح تغيير ديمقراطي راديكالي ويتبلور كثورة ديمقراطية راديكالية تتحول إلى صيرورة انتقال طويلة إلى الاشتراكية.

يؤكد منهج هذا التحليل الديالكتيكي، على المستوى السياسي، نظرية ماركس السديدة لأنها ضرورة تاريخية تنتقد تحليلات الديمقراطية الإصلاحية التي حرفت نظرية ومنهج ماركس الديالكتيكي وأفرغتهما من الديالكتيك المادي ومن المادية التاريخية وبالتالي، تخلت هذه الديمقراطية الإصلاحية عن النقد الراديكالي للرأسمالية المعولمة وللرأسمالية المغربية التبعية ونظامها السياسي. وهذا التحريف هو الذي يؤثر على النضال الطبقي للبروليتاريا وللعمال الزراعيين وللفلاحين الفقراء ولعموم الكادحين. وهو تحريف يعيق تحول وعيهم وصراعهم الاجتماعي والنقابي إلى وعي وصراع طبقي سياسي. وبالتالي، لا خيار لليسار الديمقراطي الراديكالي والماركسي سوى خوض الصراع النظري والسياسي المناهض للخط اليساري الإصلاحي الذي يتوهم تحقيق التغيير الديمقراطي عبر إصلاح النظام الرأسمالي التبعي، وبالتالي يرفض إعادة نظر راديكالية للنظام الرأسمالي.

هل توجه أمريكا وإسرائيل ضربة عسكرية استباقية لإيران..؟؟

راسم عبيدات (*)

من بعد معركة السابع من اكتوبر 2023/،كانت امريكا واسرائيل تعملان على «شيطنة» ايران، واتهامها بانها رأس ما يعرف بمحور الشر في المنطقة،او كما يقولون رأس الإخطبوط،وهي من وجهة نظرهم من يشكل الخطر على نفوذهم ومصالحهم الإستراتيجية وأمنهم في المنطقة،ولذلك لا بد من «تقليم أظافر» ايران،ومنعها من ترسيخ نفسها كقوة اقليمية مسيطرة في المنطقة،أو أن تمتلك سلاح نووي،سواء يستخدم لأغراض عسكرية او مدنية،فهذا خط احمر امريكي- اسرائيلي- اوروربي غربي،ولذلك كان رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو المصاب ب»فوبيا» ايران» ،يعمل بشكل متواصل ويوظف كل وسائل اعلامه واجهزته الأمنية والإستخبارية،لكي يكيل الإتهامات ل إيران بأنها « ام الشرور» في المنطقة،فهي تمول وتسلح غزة والضفة الغربية وحزب الله وقوى المقاومة العراقية وجماعة « أنصار الله» في اليمن،وتشكل خطر وجودي على إسرائيل.

ايران اعتبرت الحلقة المركزية في المحور،والمطلوب اخضاعها بكل الطرق عسكرياً واقتصادياً وماليا ،وحتى عبر اثارة القلاقل والفتن في الداخل الإيراني،وتحريض جماعات عرقية،على ان تقوم بإعمال تخريب واضطرابات تربك الداخل الإيراني.

امريكا واسرائيل، نجحتا في توجيه ضربات قوية لحزب الله اللبناني من -17 27 ايلول /2024،عبر ما عرف بالحزمة الثلاثية القاتلة،تفجير اجهزة «البيجر « و»الأيكوم»،واغتيال معظم القيادات العسكرية والأمنية للحزب،وصولا إغتيال أمينه العامين سماحة السيد نصر الله وصفي الدين،والقيام بعملية تدمير ممنهجة للبيئة الحاضنة للمقاومة خاصة والحاضنة الشعبية عامة،ومن بعد ذلك كان السقوط السريع والمدوي للنظام السوري السابق،في عملية تشبه الخيال العلمي،وهذا شكل نقلة نوعية في الإنجاز الأمريكي- الإسرائيلي،ووجه ضربة جيواستراتيجية للمحور وخاصة ايران،حيث ترتب على سقوط هذا النظام، انتقال سوريا من محور المقاومة الى المحور المعادي،حيث النظام الجديد عمل على اخراج ايران والحزب من سوريا،وقطع امدادات الحزب من السلاح الإيراني والسوري،عبر السيطرة على المعابر الحدودية السورية- اللبنانية،وترافق ذلك مع تطويق الحزب عبر منع الطائرات الإيرانية من الهبوط في مطار بيروت،حتى يتم ضمان عدم تهريب او وصول أموال ايرانية من اجل اعادة الإعمار،ورهن ذلك بنزع سلاح الحزب والتطبيع مع اسرائيل.

ترامب وجه تهديداته لإيران ،وفرض سلسلة عقوبات اضافية على قيادات ومؤسسات ايرانية،وواصل سياسة الضغوط القصوى،ودعا ايران للتفاوض تحت التهديد، بأنه سيجري استهدافها بعدوان واسع، اذا ما استمرت بتخصيب اليورانيوم على درجات اعلى ،ونقل رسالة الى ايران،وبالذات لمرشدها الأعلى الإمام علي خامينئي، واختار ارسال تلك الرسالة الى طهران عبر دولة الإمارات التي لا تتمتع بعلاقات جيدة مع ايران،وفي تلك الرسالة كان هناك ثلاثة مطالب امريكية،اولها تفكيك البرنامج النووي وتسليم كمية اليورانيوم المخصب الزائدة،وتفكيك البرامج الصاروخية الإيرانية بالستية وفرط صوتية ومجنحة وغيرها،وقف تقديم الدعم العسكري والمالي،لأي من قوى وحركات المقاومة في المنطقة،وفي المقدمة منها جماعة « انصار الله» اليمنية ،والحشد الشعبي في العراق وحزب الله اللبناني وقوى المقاومة الفلسطينية.

ولم تكتف امريكا بتلك التهديدات،بل عقد اجتماع مغلق في مجلس الأمن الدولي بمشاركة بريطانيا وفرنسا والمانيا وامريكا،والتي ادانت قيام ايران وسعيها لما تسميه الحصول على السلاح النووي،وخرق اتفاق وكالة الطاقة الذرية،والتي هي الأخرى شاركت في الحملة ضد ايران .

ايران ردت على ذلك عبر مرشدها الأعلى علي خامينئي،والذي لم يتسلم الرسالة،بل تسلمها الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان،والرد الإيراني قال بكل وضوح،بأن ايران لن تتفاوض تحت التهديد،وايران يفضل شعبها الموت بعزة وكرامة،على العيش بالذل،وان جلست امريكا وتفاوضت بإحترام، فستتفاوض بندية وبكرامة،ولن نخضع للتهديد والإبتزاز،ولا ثقة بالرئيس الأمريكي الحالي، فهو من تنصل من الإتفاق النووي مع ايران، الموقع عليه دوليا ،وهو من يمارس البلطجة في العلاقات الدولية،مهمشة دور المؤسسات الدولية وغير محترم لقراراتها،وأن من يعتدي على ايران،فإيران تعرف كيف تدافع عن أمنها القومي،واليد التي ستمتد الى ايران سيتم قطعها.

ويبدو بأن التهديدات الأمريكية وكذلك اللقاء الرباعي الأمريكي – البريطاني- الفرنسي- الألماني،دفع الى تحرك موازي،حيث عقد لقاء ثلاثي صيني- روسي- ايراني في بكين، للبحث في التهديدات الأمريكية والأوروبية الغربية ضد ايران،وخاصة بان روسيا والصين،تقع في دائرة الإستهداف والعقوبات لهذا الرباعي .

نعم امريكا ومعها اسرائيل ودول الغرب الإستعماري المتذيلة والتابعة لأمريكا،والتي لا تخرج عن طوعها ،تخطط لعدوان واسع على ايران،لأن المطلوب تغيير جري في المنطقة والإقليم،تغيير يحاصر التحالف الثلاثي الروسي- الصيني – الإيراني، ويمنع انبعاث العالم تعددي القطبية،والذي يعني الدخول الى مناطق النفوذ الأمريكي في المنطقة والإقليم،ولذلك لا تكف امريكا ولا اسرائيل ولا قوى الغرب الإستعماري عن « شيطنة» ايران،وعن دورها في زعزعة امن واستقرار المنطقة وطرق الملاحة البحرية وخطوط الطاقة.

من بعد الغارات الواسعة التي شنتها الطائرات الأمريكية والبريطانية أمس السبت،واحدى المنصات الإعلامية الإسرائيلية ،قالت بأن مقاتلات اسرائيلية شاركت في العدوان،أكثر من ثلاثين غارة شملت العاصمة صنعاء ومدينة صعدة وذمار وغيرها من الأهداف المدنية،هذا العدوان الذي خلف اكثر من 50 شهيداً وجريحاً ،والذي قالت امريكا بانه سيستمر لعدة أيام وربما أسابيع،أتى في ظل قيام اليمن ،بإعادة فرض الحصار الإقتصادي البحري على اسرائيل،بمنع مرور السفن التي تحمل البضائع اليها عبر البحر الأحمر وخليج عدن وباب المندب وبحر العرب،ولذلك العدوان على اليمن،هو يجري من اجل خدمة اسرائيل ومصالحها،وردع اليمن ،من أن يصبح صاحب اليد الطولى في التحكم في الممرات المائية وخطوط الطاقة.

اليمن قال كلمته بشكل واضح ولا يقبل التأويل، بأنه لن يتراجع عن دوره واجبة في الوقوف الى جانب قطاع غزة،حتى يتوقف العدوان عليها،وحتى تفتح المعابر لدخول المساعدات الإنسانية اليها أيضا،وموقفه عقدي ودين واخلاقي ووطني وقومي.

طبعا استهداف اليمن،الذي تحول الى جبهة اسناد أساسية لقطاع غزة،بعد وقف إطلاق النار على الجبهة اللبنانية،وسقوط سوريا،وسكوت المقاومة العراقية لإعتبارات عدم القدرة على تحمل تبعيات استمرارها في دورها،نتيجة توازنات الداخل العراقي،جعل اليمن الجبهة الرئيسية في الإسناد لغزة.

نحن على قناعة تامة بأن الإستهداف الأمريكي- الإسرائيلي- الأوروبي،سيطال ايران حتى لا تترسخ ايران كقوة إقليمية كبرى،وتصبح مالكة لقوة الردع في المنطقة والإقليم،والتي بقيت لأكثر من خمسين عاما بيد اسرائيل،وخاصة بعد ان ردت ايران على استهداف قنصليتها في دمشق واغتيال رئيس المكتب السياسي الأسبق ل حركة حماس الشيخ اسماعيل هنية في قلب عاصمتها طهران،بعمليات « الوعد الصادق 1 و2»،بمئات المسيرات الإنقضاضية والصواريخ البالستية والفرط صوتية،والتي ثبت بأن اسرائيل،والتي كانت تتبجح بأنها قادرة على مهاجمة ايران لوحدها، بانها غير قادرة على الدفاع عن نفسها،واستنجدت بامريكا ودول الغرب والعديد من الدول العربية الوظيفية،من أجل حمايتها والدفاع عنها.

ولذلك اعتقد بأن هناك ضربة عسكرية استباقية امريكي- اوروبية غربية- اسرائيلية في طريقها لطهران،ولعل الغارات المكثفة التي تشن على اليمن،هي « بروفا» لما هو قادم ضد طهران.

عن الهدف الإخبارية - القدس المحتلة
الأحد 16 مارس 2025
(*) راسم عبيدات: كاتب صحافي ومحلل سياسي من القدس المحتلة – فلسطين، تعرض للاعتقال بسجون الاحتلال لاكثر من مرة...

رأي مجلة الهدف:

تحديات كبرى وعدوان مستمر، آلام وآمال

شارفت المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار على نهايتها، لتبدأ المفاوضات حول تفاصيل المرحلة الثانية.

تميزت المرحلة الأولى بعودة أهالي شمال قطاع غزه إلى مناطقهم وأماكن سكنهم المدمرة بمشهد لا يتصوره العقل، عوده مكلومة ودامية حدد طبيعتها الانتصار المر فهو الوجود مقابل الفناء، وهو البقاء في مواجهة الاقتلاع والتهجير، فهو الثبات والحياة في مواجهة الانكسار والموت، هذه هي معاني الوطنية والانتماء، معاني الحق والعدل، معاني التضحية والفداء.

عبثاً حاول العدو الصهيوني قتل ومحو إرادة الصمود، وقهر الشعب الفلسطيني وأهلنا في قطاع غزة، وهزيمة المقاومة وحاضنتها الشعبية، لم يتصور هذا الكيان العنصري المصطنع حجم الالتفاف الجماهيري، ومشاهد التحدي والثقة، والظهور المنظم لشباب المقاومة الفلسطينية، وهم يختارون ويعدّون الساحات ومنصات عملية التسليم للأسرى الصهاينة للصليب الأحمر الدولي، التزاماً حضارياً بالاتفاق وعملية تبادل الأسرى. بينما ظهرت صورته الوحشية وهو يتلذذ في ارتكابه لآلاف المجازر والجرائم، ويتغنى بقدرته الوحشية على التدمير الشامل لكل مقومات الحياة بآلات وأسلحة الفتك والقتل الامريكية، إنها النازية بعينها والفرط سادية، وهكذا تحول في أعين الغرب والمجتمع الدولي من «رمزاً للديمقراطية والحرية وسط شعوب الصحراء المتوحشة»، إلى مجرم حرب مطارد في كل المحاكم الدولية وفي معظم العواصم. تحطمت صورة هذا الكيان بإرادة الشعب وثباته، وصمود المقاومة وتحدياتها، وهكذا انتصر الدم على السيف.

في الوقت الذي تسطع فيه الحقيقة بأن الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية ضحية الاحتلال والاغتصاب، وحروب الإبادة، والتطهير العرقي، والتمييز العنصري على مدى عشرات السنين، يطل الرئيس الأمريكي ترامب بحلة التاجر والمرابي اللعين، مدعياً قدرته وحرصه على إنهاء الحروب في المنطقة والعالم، ودعمه لإنجاز اتفاق وقف إطلاق النار بمراحله الثلاث، وإتمام عملية تبادل الأسرى، خاصة إطلاق سراح الأسرى الصهاينة، ومزدوجي الجنسية في ظل تنكره لحق الشعب الفلسطيني بالتمسك والعيش على أرضه التاريخية بحرية وكرامة، معلناً أحقية «إسرائيل» بالتوسع والدفاع عن نفسها أياً كانت الوسائل وطرق الإجرام والقتل. ولأن الكيان الصهيوني يمثل مرتكزاً أساسياً واستراتيجياً للأمن القومي الأمريكي في المنطقة والعالم، ومن باب الخوف على مستقبل وجوده، وإزالة كل الأخطار التي تتهدده يطرح مبادرته لحل الصراع «الفلسطيني الإسرائيلي» بنسختها الأسوأ، مما ورد في خطته الشهيرة، وما تلاها في اتفاقات أبراهام المشؤومة، حيث تتلخص فكرتها بتهجير الفلسطينيين إلى الدول العربية، على أن تكون البداية تهجير سكان قطاع غزة إلى مصر والأردن، وتأمين شروط الإقامة المناسبة عبر التبرعات ومساعدات تقدمها الدول العربية الغنية للدول المضيفة لتوفير الرعاية اللائقة.

لم ينتبه هذا الرئيس الأمريكي المهجر والمقامر إلى حقيقة تمسك الشعب الفلسطيني بأرضه وكامل حقوقه، ومشهد عودة الفلسطينيين أبناء القطاع من الجنوب إلى الشمال رغم بيوتهم المدمرة، وأبنائهم الشهداء والجرحى، والمفقودين تحت الركام، مؤكدين عودتهم الكبرى إلى شمال الشمال، وإلى شرق الشرق، أي إلى كل فلسطين، ولم يتجهوا غرباً لا باتجاه مصر وسيناء، ولا باتجاه البحر.

إن كانت العذابات والآلام وفقدان مقومات الحياة دافعاً للهجرة، إلا أن تحدي مشروع التهجير الذي عجز عن تحقيقه الكيان الصهيوني بكل جبروته وفاشيته، بات دافعاً وطنياً إضافياً لمزيد من الثبات والتمسك بالأرض، وهذا ما أدركه الشعب الفلسطيني بعدم تكرار مأساة اللجوء التي أعقبت الكارثة الكبرى عام 1948، ونسجل هنا موقف الشعوب والدول العربية والمجتمع الدولي وكل أحرار العالم الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني، والرافض للبلطجة الأمريكية، ويبقى الموقف الأوضح والأكثر جرأة لرفض مخطط التهجير وللعنجهية الصهيو- أمريكية برسم القمة العربية الطارئة التي دعت إليها جمهورية مصر العربية.

عن مجلة الهدف: العدد(68) (1542)
الخميس 13 مارس 2025

دور حركة 20 فبراير في بروز الحركات الاحتجاجية وبلورة الوعي السياسي

حمزة . ش

بحلول 20 فبراير 2025، تكون قد مضت أربع عشر سنوات على هبّة «الربيع العربي» في المغرب، المعروفة باسم «انتفاضة 20 فبراير». وهي مناسبة للتساؤل عن أسباب عدم اكتمال الحلم والفشل في تحقيق الآمال بالديمقراطية والحرية الموعودة، التي أتت بها الانتفاضة في غمرة الثورات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية.

لقد شكل الربيع العربي نقطة جوهرية في التغير الاجتماعي والسياسي في العديد من الأقطار العربية، والتي تعتبر قفزة نوعية نسبيا لدى مختلف الشعوب العربية والمغاربية والتي تتمثل في تشكيل الوعي السياسي والاجتماعي للمجتمعات التي لا يزال صداها إلى اليوم.

شهد المغرب في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحولا هاما في المشهد السياسي والاجتماعي بفضل حركة 20 فبراير التي ظهرت في سياق الربيع العربي. الحركة لم تكن مجرد احتجاج على الأوضاع القائمة، بل مثلت محطة مفصلية في بناء الوعي السياسي وتعزيز ثقافة الاحتجاج السلمي والتي كانت ترفع مطالب سياسية واجتماعية، وتعزز ثقافة التنظيم.

في هذا المقال، سنحاول أن نستعرض دور حركة 20 فبراير في تشكيل الحركات الاحتجاجية بالمغرب وتأثيرها على الوعي السياسي لدى الأفراد والجماعات، وذلك من خلال أسئلة ذات طابع استفهامي أكثر منها استجوابي وهي كالتالي:

هل يمكن اعتبار حركة 20 فبراير حركة اجتماعية أم مجرد موجة عابرة تأثرت بالربيع العربي؟ وأي دور لحركة 20 فبراير في بروز حركات احتجاجية أخرى؟ وكيف ساهمت في بلورة وتطور الوعي السياسي في صفوف الشعب المغربي؟ وما هي أهم الأسباب التي ساهمت في تراجعها؟ وهل يمكننا أن نعتبر الحركة قتلت أم لا زال إرثها في صفوف الحركات الاحتجاجية الأخرى؟

السياق التاريخي لظهور حركة 20 فبراير:

بادئ ذي بدء وقبل الخوض في جوهر الموضوع لابد لنا أن نعرج على السياق التاريخي لظهور الحركة، فقد ظهرت حركة 20 فبراير في سياق متأثرة بموجة الثورات العربية التي اجتاحت الأقطاب العربية والمغاربية عام 2011، حيث طالبت الشعوب بإسقاط الفساد والاستبداد وتحقيق العدالة الاجتماعية. والتي بدئت شرارتها في تونس بعد أن أضرم « البوعزيزي» النار في جسده معبرا عن سخطه والظلم الذي تعرض له، بعد ذلك انتشرت شرارة الانتفاضات إلى باقي البلدان العربية في مصر، ليبيا، سوريا...

وطبعا لم يسلم المغرب من هذه الانتفاضات، بحيث كانت الظروف مهيأة لنشوء حركة احتجاجية نتيجة لتفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والظلم والتضييق على الحريات.

وفي السياق ذاته فقد كان المجتمع المغربي يعيش أزمات عديدة في العديد من القطاعات والحقول، فتفاقمت البطالة وغلاء المعيشة والأجور الهزيلة، بالإضافة إلى الاختلاسات المالية من طرف العديد من السياسيين والمسؤولين في البلاد، والتضييق على حرية التعبير ومتابعة العديد من الصحفيين والمناضلين الرافضين لهذه السياسة الممنهجة من طرف الدولة والتي جعلت الأرضية خصبة لنشوء حركة 20 فبراير.

وبالتالي فإن السياق التاريخي عبر الربيع العربي، والسياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي شكل محورا رئيسيا في ظهور الحركة من أجل المطالبة بالعيش الكريم، والحرية والكرامة وإسقاط الاستبداد والفساد.

وكما هو معلوم فإن بداية ظهور الحركة لم تكن بالشكل التقليدي عبر النقاش العمومي في الفضاء العام بل كانت في الفضاء الافتراضي، بحيث بدأت التعبئة بشكل معكوس، أي من الواقع الافتراضي (الفايسبوك) إلى الواقع الحقيقي ثم بعد ذلك تمت هيكلة الحركة عبر المجلس الوطني والتي ضمت الشباب المستقلين والتيارات والأحزاب السياسية بمختلف أشكالها وتوجهاتها اليسارية والإسلامية والحقوقية، مما جعل الحركة قوية في بلورة برنامج نضالي ورفع المطالب الأساسية المتفق عليها وأهمها إسقاط الفساد والاستبداد.

هل يمكن اعتبار حركة 20 فبراير حركة اجتماعية؟

للإجابة على هذا التساؤل لابد لنا من الرجوع إلى التأصيل النظري حول الحركات الاجتماعية، فكما هو معلوم في أبجديات علم الاجتماع تعرف الحركات الاجتماعية بشكل عام: « أنها عبارة عن مشروع جماعي لتثبيت نظام جديد في الحياة، وهي تعبر أساسا عن حالة من القلق، وتستمد بواعث قوتها من عدم الرضا عن الحالة السائدة، ومن الرغبات والآمال التي تصبو إلى تحقيق نظام جديد، وكلما نمت الحركة الاجتماعية اكتسبت شكلا أكثر تنظيما واتسمت بتقاليد مميزة، كما تتميز بقيادات مستقرة وتندرج في الوظائف وتتحدد قيمها وقواعدها الاجتماعية أكثر». (سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، بداوي محمد سفيان، ص4).

إن الطابع الذي يميز حركة 20 فبراير عن باقي الحركات الاحتجاجية السابقة هو التنظيم أي كانت الحركة منظمة وتعتمد في آليات الاشتغال على الهياكل المنظمة لها ومجالسها الوطنية في اتخاذ القرارات، كما كان لديها برنامج سياسي واضح في اشتغالها.

وكما ذهب عالم الاجتماع «آلان تورين» والذي يعرف بتخصصه في الحركات الاجتماعية بتعريفه للحركات الاجتماعية بقوله: « الحركات الاجتماعية هي تعبير عن الصراع الأساسي الذي يحدد التوجهات الثقافية الكبرى التي ينظم المجتمع ذاته من خلالها، إنها بعبارة أخرى، حقل الاهتمام الذي يسمح بالوقوف عند ديناميات الصراع الأساسي في المجتمع، وهو الصراع حول التحكم في التاريخانية، والصراع من أجل تحقيق الذات الفاعلة لذاتها».

(محمد خيدون، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 82 ص85).

وعموما فإن مفهوم الحركات الاجتماعية حسب «آلان تورين» فهي حقل صراع من أجل تغيير هيمنة علاقات السيطرة الاجتماعية الممارسة على الموارد الأساسية الثقافية، والتي تتضمن الانتاج والقواعد الثقافية والإيثيقية. وبالتالي فإن هذا الصراع يؤدي إلى إحداث تغيرات عميقة قد تكون عبارة عن قطيعة في النظام السياسي، أو إصلاحات مؤسساتية تتمظهر بشكل يومي في أشكال التنظيم الاجتماعي والثقافي أي في علاقات السلطة. ومن هنا فالحركات الاجتماعية تهدف إلى إعادة النظر أو إحداث تغيير في علاقات السلطة وفي اللامساواة التي تتمظهر من خلال المؤسسات والتنظيمات.

انطلاقا من هذه التعريفات يتبين لنا بشكل علمي وملموس بأن حركة 20 فبراير هي فعليا حركة اجتماعية بمقوماتها الثقافية والاجتماعية والسياسية، بحيث تهدف إلى مبدئ التغيير وهدفها كان واضحا في برنامجها السياسي في إحداث تغيير سياسي واجتماعي وأيضا في هيكلتها التنظيمية مما يخلص بأنها فعلا حركة اجتماعية، على عكس ما يشاع بأنها فقط موجة متأثرة بالربيع العربي.

دور حركة 20 فبراير في بروز الحركات الاحتجاجية وبلورة الوعي السياسي في المجتمع:

بالرجوع إلى الإشكالية المركزية لهذه المقالة وهي أي دور لحركة 20 فبراير في بروز الحركات الاحتجاجية؟ وكيف ساهمت في بلورة الوعي السياسي في المجتمع؟

كما سبق الذكر فإن حركة 20 فبراير ظهرت في سياق اتسم بالحركات الاحتجاجية في العالم العربي والمغاربي وهو ما يعرف باسم الربيع العربي، وبالتالي فمن الطبيعي أن يتأثر المغرب بهذا الحراك وشكلت حركة 20 فبراير بداية الاحتجاج في المغرب.

إن الطابع الذي يميز حركة 20 فبراير عن باقي الحركات الاحتجاجية السابقة هو التنظيم أي كانت الحركة منظمة وتعتمد في آليات الاشتغال على الهياكل المنظمة لها ومجالسها الوطنية في اتخاذ القرارات، كما كان لديها برنامج سياسي واضح في اشتغالها. بالإضافة إلى الطابع المميز الآخر لها والذي كسر القاعدة العامة في باقي التنظيمات السياسية الأخرى وهي تنوع التيارات السياسية والحقوقية من داخلها أي كانت تضم الأطراف والتنظيمات اليسارية والإسلامية والليبرالية والحداثية والحقوقية وبالرغم من هذا التنوع الإيديولوجي فقد استطاعت الحركة أن تكسر هذا الحاجز وتوحيد النضالات على أرضية واحدة ومشتركة وملف مطلبي واحد وجوهره إسقاط الفساد والاستبداد.

إن دور الحركة في تنظيم الاحتجاجات في صفوف الشعب المغربي شكل نقطة قوية وأساسية في التعبئة والنضال والحق في الاحتجاج، وكما يقول لينين: « من لا تنظيم له لا قوة له، ومن لا قوة له لا حق له». ومن هنا تكمن قوة الحركة في تنظيمها وبرنامجها واختلاف

التتمة ص12

مكوناتها بالرغم من الصراعات التي كانت داخل الحركة فهذا شيء طبيعي في أي صراع وأي حركة، لكن صمدت وتجاوزت كل هذه الصعوبات.

إن من بين أهم النقاط الأساسية أيضا التي ساهمت في بناء الحركة هي شكل تعبئتها في الاحتجاج فعكس التنظيمات الأخرى التي كانت تعتمد على أشكال التعبئة التقليدية، كانت الحركة تعتمد على التعبئة في وسائل التواصل الاجتماعي نظرا لما تعرفه من حرية في التعبير وعدم التضييق وكما أن وسائل التواصل الاجتماعي تستهدف مختلف الشرائح في المجتمع وبأقل تكلفة، والتي استغلتها الحركة لصالحها في التعبئة والتراكم والتواصل مع المجتمع وتنزيل ذبك على أرض الميدان.

يمكن أيضا إضافة مميزات الحركة في قوتها وبنائها هي شمولية القضايا التي كانت تناقشها وتدافع عنها والتي تدمج في القضايا الاقتصادية كارتفاع البطالة، والزيادة في الأجور لفائدة الشغيلة... والاجتماعية: في تحسين الظروف المعيشية وبناء المدارس والمستشفيات... وأيضا السياسية: في حرية التعبير، والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة، وإسقاط الفساد والاستبداد. كما شيدت الحركة بضرورة الاحتجاج السلمي بالرغم من القمع الشديد التي تعرض له مناضلوها والاعتقالات الواسعة والترهيب وكل أشكال القمع، إلا أنها ظلت متشبثة بمبدأ السلمية مما جعلها تحظى بتأييد شعبي واسع.

وفي السياق ذاته فقد ساهمت الحركة في بناء شبكات التضامن بحيث شكلت الحركة أساسا لشبكات تضامن محلية ووطنية، حيث ساعدت على ظهور منظمات وجمعيات تهتم بالقضايا الاجتماعية والسياسية. وكما وحدت أطيافا مختلفة من التيارات السياسية والفكرية، رغم اختلاف توجهاتها الأيديولوجية. كما يحسب أيضا على الحركة في بناء ثقافة الاحتجاج بحيث رسخت الحركة مبدأ «الاحتجاج حق مشروع» في المجتمع المغربي، وأصبحت المظاهرات والوقفات الاحتجاجية أداة شائعة للتعبير عن المطالب والاحتجاج وبالتالي كرست ثقافة النضال والاحتجاج وكسر مبدأ الخوف.

لقد شكلت الحركة إرثا نضاليا رغم الانتكاسات التي عرفتها بعد ذلك، بحيث بعد حراك 20 فبراير عرف الشعب المغربي العديد من الاحتجاجات والانتفاضات كحراك الريف وجرادة والشغيلة التعليمية إلى الفترة الحالية، ودائما ما كانت ترفع شعارات الحركة وأعلامها والاشتغال تنظيميا بأغلبية آلياتها ومبادئها. كما أظهرت أهمية التنظيم والتواصل الاجتماعي كأدوات للتغيير.

دور الحركة في بلورة الوعي السياسي في المجتمع المغربي:

كما هو معلوم فإن التأطير السياسي تاريخيا تقوم به الأحزاب السياسية وبعض جمعيات المجتمع المدني، لكن مع تطور الوعي البشري والتنظيمات الاجتماعية والسياسية في العصر الحالي مما جعل العديد من المنظمات والحركات تلعب هذا الدور نظرا لفقدان الثقة في الأحزاب السياسية وفراغ الأطر السياسية في الأحزاب الحالية في المغرب، بالإضافة كذلك إلى فراغ في العمل السياسي الأصيل مما جعل أفراد المجتمع يخلقون بديلا عن هذه الأحزاب التي أصبحت تمارس السياسة لمصالحها الشخصية وفقط.

إن الدور التي لعبته الحركة في بلورة الوعي السياسي في لدى المجتمع كان له أثر حتى بعد الحراك، فقد ساهمت بشكل كبير في تحفيز النقاش العام في عبر فتح الحوار السياسي بين جميع الأطراف السياسية برغم من اختلافاتها السياسية والأيديولوجيا، كما ناقش المغاربة لأول مرة في الفضاء العام قضايا سياسية مثل شكل النظام المغربي ومقترح الملكية البرلمانية كبديل، وفصل السلطات، ودور الشباب في صنع القرار. ساهمت الحركة أيضا في تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع وأهم الاختلالات التي تعرفها مؤسسات الدولة ومن خلال ذلك برزت مطالب تدعوا إلى تعزيز دور المواطنين في الرقابة والشأن العام.

لعبت الحركة 20 فبراير دورا مهما وسط الشباب نظرا لكون الحركة تضم فئة عريضة وسط الشباب مما جعل الحركة تساهم في تمكين الشباب عبر دفعهم إلى الإنخراط في الشأن العام، سواء عبر المشاركة المباشرة في الاحتجاج والنضال، أو من خلال التعبئة والنقاش داخل وسائل الإعلام وبالتالي كسر شباب 20 فبراير حاجز الخوف من التعبير عن الظلم والطغيان والفساد، ومن خلال ذلك برزت من داخل الحركة العديد من القيادات السياسية الجديدة والنشطاء الفاعلين.

من بين أهم النقاط التي تحسب على الحركة في رفع الوعي السياسي في المجتمع هي تطوير الوعي الحقوقي بحيث كانت ثقافة حقوق الإنسان منخفضة في صفوف العقول المغربية، ولكن بفضل الحركة ساعدت في رفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان، مثل حرية التعبير والتجمع، وحق المواطنين في محاسبة المسؤولين، وحقوق المرأة، والمساواة... كذلك ساهمت في خلق إدراك مجتمعي بأهمية الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ما الذي أدى إلى إجهاض حراك 20 فبراير؟

إن الأسباب التي أدت إلى إجهاض الحركة تختلف وتتنوع حسب السياق والقراءة السياسية لكل تيار

إن دور الحركة في تنظيم الاحتجاجات في صفوف الشعب المغربي شكل نقطة قوية وأساسية في التعبئة والنضال والحق في الاحتجاج، وكما يقول لينين: « من لا تنظيم له لا قوة له، ومن لا قوة له لا حق له». ومن هنا تكمن قوة الحركة في تنظيمها وبرنامجها واختلاف مكوناتها بالرغم من الصراعات...

مشارك في الحراك، وأيضا الشروط الموضوعية والذاتية. وبالتالي سنحاول أن نشير إلى أهم الأسباب بشكل موضوعي.

العوامل الموضوعية:

من بين أهم الأسباب والعوامل التي كبح حراك 20 فبراير هي القمع الذي تعرض له نشطاء الحركة من اعتقال ومتابعات واغتيال في بعض المناطق، ففي مدينة «سوق السبت أولاد النمة»، أقدمت الشابة فدوى العروي على إحراق نفسها أمام مقر السلطة احتجاجا على إقصائها من لوائح الحصول على سكن لائق. وكان سبب الإقصاء كونها أم عازبة لا أب لطفلها الصغير وسمتها الصحافة «شهيدة الحق في السكن».

وفي بني بوعياش خلال «مسيرات 20 فبراير»، قتل الشاب كمال الحساني، الناشط في الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين، وتوفي الشاب محمد بودروة بعد تدخل أمني لتفريق اعتصام كان يقوده في جمعية للمعطلين بمدينة آسفي. وفارق الحياة أيضا الشاب كمال العماري بعد تدخل أمني استهدف مسيرة لـ «حركة 20 فبراير» في مدينة آسفي، والشاب كريم الشايب في نفس الظروف خلال مشاركته في مسيرة للحركة بمدينة صفرو.

وكان الشبان عماد القاضي وجواد بنقدور وجمال السالمي وسمير البوعزاوي ونبيل جعفر، ماتوا حرقا يوم 20 فبراير 2011 داخل وكالة بنكية بمدينة الحسيمة. كما صرحت عائلاتهم، إلا أن السلطات اتهمت الضحايا بمحاولة نهب الوكالة، ورفضت إطلاع الرأي العام على تسجيلات الكاميرات لكشف الحقيقة. ليضاف ضحايا «حركة 20 فبراير» إلى ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فيما سمي سنوات الرصاص، في مشهد مدان عنوانه: «غياب الحقيقة والإفلات من العقاب».

بالرغم من كل هذا القمع الذي نهجته الدولة في التعاطي مع الحراك لم تستطع أن تكبح جماح الحراك ومن ثم لجأت إلى سياسة أخرى وهي سياسة الاحتواء حيث لجأت إلى إصلاحات شكلية في المطالب التي كانت تطالب بها الحركة، وخروج رئيس الدولة في خطاب رسمي من أجل تنفيس الضغط في صفوف الشعب، وهمت الإصلاحات إعلان دستور جديد وإجراء انتخابات جديدة. ورغم مؤاخذات «حركة 20 فبراير» والمعارضة الراديكالية على المشروع الدستوري الممنوح، ودعوتها لمقاطعة التصويت عليه، فقد اكتشف أن الأمر لم يكن سوى مناورة سياسية، فالدستور الجديد رغم ما يؤاخذ عليه، يبقى متقدما على نصوص مماثلة في المنطقة. لكن معارضيه سيفاجؤون بأنه لا يطبق، وأن تفعيله وإجراءاته أكثر من بطيئة، ويتطلب تنزيله أكثر من عشرين قانونا تنتظر التشريع، ما ترك المجال للنظام بالاستمرار في نهج ما سمي بـ»الدستور العرفي» الذي يعني الحكم المطلق حسب المعارض البارز المحامي عبد الرحمان بنعمرو.

• العوامل الذاتية:

إن بين أهم العوامل الذاتية التي شكلت تحديا للحركة يمكن أن نشير إلى أهم نقاطها الرئيسية نظرا لكل نقطة تستلزم علينا نقاشا معمقا والذي سنحاول أن نتطرق إليه في مقال آخر.

• غياب القيادة الموحدة: تنوع المشاركين واختلاف الأيديولوجيات أدى إلى عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة للحركة، وانسحاب العدل والإحسان شكل ضربة موجعة للحركة.

• تشتت المطالب: شمولية القضايا التي تناولتها الحركة خلقت صعوبة في التركيز على أولويات محددة.

• الخلافات الداخلية: ظهور انقسامات بين التيارات المشاركة نتيجة للاختلافات الأيديولوجية والسياسية، والتركيز على التناقضات الثانوية عوض التركيز وتوجيه السهام على التناقض الرئيسي.

• ضعف التنظيم طويل النفس: رغم نجاح الحركة في الحشد السريع، إلا أنها افتقرت إلى بنية تنظيمية مستدامة تدعم استمراريتها.

بعد عقد من الأعوام، لا تبدو «الحركة» اليوم مثل حدث تاريخي عابر وبعيد، مرّ وانطفأ. فالأسباب التي انبثقت من صلبها الحركة لا زالت شاخصة من غير جواب، خصوصا مع فقدان الأحزاب السياسية لمصداقيتها وضعف خطابها. ما يؤشر الآن إلى تفاقم الاحتقان الاجتماعي، وما يحيل إلى عودة سنوات الرصاص في عهد الراحل الحسن الثاني، بل يشي باحتمالات مقاطعة واسعة للانتخابات المقبلة، بعدم المشاركة في الانتخابات المقررة هذه السنة، إن لم يتم تأجيلها كما يروج.

وفي هذا الصدد تقول سناء. م. من نشطاء «20 فبراير» إن «حركة 20 فبراير» لم تكن أبدا مجرد سحابة صيف، وبأن الأمل راسخ في استعادة الحركة لزخمها الشعبي ولتوهجها المنير، خصوصا مع السخط الشعبي العارم لسياسة النظام التي يتولى تصريفها اليوم الإسلاميون». وتضيف سناء: «إن من يبحثون عن نموذج تنموي بديل عليهم الرجوع إلى بيانات «حركة 20 فبراير»، فالحل هو الديمقراطية، ولا شيء غير الديمقراطية».

ختاما يمكن القول بأن حركة 20 فبراير لعبت دورا محوريا في بناء الحركات الاحتجاجية بالمغرب وتعزيز الوعي السياسي. ورغم أن الحركة لم تحقق جميع أهدافها، إلا أن إرثها يستمر من خلال تأثيرها العميق على ثقافة الاحتجاج والمطالب بالإصلاح. تظل تجربة 20 فبراير شاهدا على قدرة الشعوب على المطالبة بحقوقها بطرق سلمية ومنظمة، ودافعا لمواصلة السعي نحو التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية.

بناء اوطم موحد: هل نكون جزءاً من الحل أم جزءاً من الأزمة

في ظل التحديات التي تواجه الحركة الطلابية المغربية اليوم، نحن أمام مفترق طرق حاسم: إما أن نكون جزءًا من الحل أو نغرق في الفوضى. كما في أسطورة "الإلياذة" حيث مصير الجيش الإغريقي يعتمد على قرار واحد في ساحة المعركة، وفي "الأوديسة" حيث الوصول إلى الهدف يتطلب تحدي الصعاب، فإن معركتنا لإعادة بناء أوطم موحد تحتاج إلى توحيد الصفوف وإرادة قوية. أمامنا خيار واضح: إما بناء نقابة موحدة تعيد للحركة الطلابية قوتها أو الاستمرار في الانقسام الذي يعمق أزمتنا.

ادم روبي

كما أن أوديسيوس في "الأوديسة" كان يواجه تحديات هائلة في رحلته الطويلة للعودة إلى وطنه، كانت كل خطوة له مليئة بالمخاطر والقرارات المصيرية، فإن الحركة الطلابية المغربية اليوم في رحلة مماثلة. أوديسيوس، الذي تجنب الفخاخ وتمكن من التغلب على العراقيل بفضل حكمته وقيادته، يقدم درسًا في أهمية الوحدة والإرادة القوية. مثلما استطاع أن يواجه المخلوقات الأسطورية ويخترق العواصف، علينا نحن أيضا أن نتحد ونواجه التحديات الحالية التي تهدد وحدة صفوفنا. إن معركتنا اليوم، لإعادة بناء أوطم موحد، تحتاج إلى رؤية واضحة وشجاعة لنعبر من خلالها إلى مرحلة جديدة من الفعل الطلابي الموحد.

غياب التنظيم الموحد وتأثيره

منذ نهاية السبعينيات، شهدت الحركة الطلابية المغربية تراجعًا ملحوظًا في بنيتها التنظيمية، خاصة بعد فشل المؤتمر السابع عشر لنقابة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. هذا الفشل أدى إلى انهيار النقابة كإطار موحد يمثل مصالح الطلبة، مما خلق فراغا تنظيميًا خطيرًا.

في ظل هذا الفراغ، ظهرت محاولات متعددة لملئه، لكنها غالبًا ما أخذت شكل بدائل فوقية تفرضها تنظيمات سياسية محددة دون إشراك القاعدة الطلابية. تأسيس "الاتحاد العام لطلبة المغرب" من قبل حزب الاستقلال، والنقابة التي أطلقتها جماعة العدل والإحسان، يمثلان أمثلة واضحة على محاولات لفرض بدائل جاهزة على الطلبة. المشكلة ليست في وجود تنظيم طلابي ينتمي لحزب أو جماعة؛ فطوال تاريخ الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ساهم شباب ينتمون إلى أحزاب مثل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال في النضال الطلابي. ولكن الإشكال يكمن في إسقاط هياكل نقابية جاهزة فوقيًا دون أن تكون نابعة من الحراك القاعدي الديمقراطي.

هذه البدائل تكرس الانقسام داخل الجامعة، حيث تتحول الفصائل الطلابية إلى أدوات صراع إيديولوجي بدلًا من أن تعمل في إطار نقابي موحد يمثل جميع الطلبة. بناء نقابة ديمقراطية قاعدية هو السبيل لتجاوز هذا التشرذم وإعادة إحياء النضال الطلابي.

ظاهرة العنف الجامعي وجذورها

أصبحت ظاهرة العنف الجامعي واحدة من أبرز مظاهر أزمة الحركة الطلابية. في الجامعات المغربية، مثل جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، تتحول الصراعات بين الفصائل الطلابية إلى مواجهات عنيفة تعكس غياب التنظيم النقابي الموحد.

هذا العنف ليس وليد اللحظة، بل هو نتيجة تراكمات تاريخية وسياسية، حيث أدى غياب النقابة الطلابية الديمقراطية إلى فراغ ملأته الفصائل المتصارعة. وعلى الرغم من محاولات مواجهة هذه الظاهرة، مثل ندوة جامعة القاضي عياض بمراكش عام 2010، فإن غياب الحلول الجذرية حال دون تحقيق تقدم ملموس. الحل يكمن في بناء نقابة ديمقراطية قاعدية قادرة على توفير فضاءات للنقاش الحر وتعزيز ثقافة الحوار بدلًا من المواجهة.

أي عاقل اليوم يدرك ضرورة نبذ العنف الجامعي ويدين الاقتتال بين الطلبة، الذي لا يخدم إلا من يريدون الإبقاء على حالة التشرذم. ويعكس البيان الأخير للنهج الديمقراطي القاعدي موقع وجدة موقفًا مشرفًا في هذا الصدد، حيث أدان العنف بشكل واضح، داعيًا إلى نبذ الصراعات والبحث عن حلول تنظيمية ديمقراطية. هذا التحول الإيجابي يُعد خطوة مهمة نحو تعزيز ثقافة الحوار وإيجاد البدائل البناءة للنضال الطلابي.

النضالات الفئوية بين التنظيم والانعزال

رغم حالة الجمود العام، برزت بعض النضالات الفئوية مثل حركات طلبة الطب والممرضين كنماذج استثنائية من حيث التنظيم والوعي النقابي. هذه الحركات برهنت على مستوى تنظيمي ووعي نقابي منقطع النظير، يتجاوب مع ما يشهده الحراك الطلابي في الجامعات المفتوحة.

لكن مع ذلك، تظهر هذه الحركات نزعة انعزالية تُضعف العمل النقابي الشامل وتحد من قدرته على توحيد الصفوف. نجاح هذه الحركات يعكس إمكانيات الطلبة عندما تكون المطالب واضحة والتأطير قويًا، لكنه أيضا يُبرز الحاجة إلى نقابة جامعة تربط بين النضالات الفئوية والقضايا الوطنية الكبرى.

النقابة التي نطمح إليها يجب أن تكون إطارًا قادرًا على دمج هذه النضالات في مشروع جماعي شامل يعزز الوحدة الطلابية بدلًا من تكريس النزعة الانعزالية.

ضعف التكوين النقابي والسياسي

في الماضي، كانت الجامعة المغربية فضاءً للنقاش الفكري والسياسي، حيث ساهمت القوى اليسارية في تأطير الطلبة ورفع وعيهم النضالي. لكن سياسات تقويض العمل النقابي وتهميش الفكر النقدي أدت إلى تفكيك هذا الدور.

اليوم، يعاني الطلبة من ضعف التكوين النقابي والسياسي، مما يجعلهم عاجزين عن تنظيم أنفسهم أو الدفاع عن حقوقهم بشكل فعال. النقابة التي نطمح إليها يجب أن تكون أكثر من مجرد إطار نقابي؛ يجب أن تكون مدرسة جماهيرية تعلم الطلبة أسس العمل الجماعي والنضال الديمقراطي، وتعيد الاعتبار للفكر النقدي كأداة أساسية للتغيير.

أي نقابة طلابية نريد؟

النقابة التي نطمح إليها يجب أن تتمتع بخصائص أساسية تجعلها قادرة على تجاوز الأزمة الحالية:

جماهيرية: تعني أن النقابة تنبع من القاعدة الطلابية وتعبر عن قضاياها اليومية، بدلًا من أن تكون مفروضة من نخب سياسية.

ديمقراطية: تقوم على إشراك جميع الطلبة في اتخاذ القرارات، بما يضمن تمثيل مختلف التيارات والتوجهات.

تقدمية: تسعى للدفاع عن التعليم العمومي والحقوق الاجتماعية، مع ربط النضال الطلابي بالقضايا المجتمعية الكبرى.

مستقلة: استقلال النقابة لا يعني الانعزال عن السياسة، بل يعني رفض الوصاية الحزبية والالتزام بمصلحة الطلبة فوق كل اعتبار.

خطوات عملية لإعادة بناء النقابة

لإعادة بناء النقابة الموحدة، يمكن اتخاذ خطوات عملية تتضمن:

1. بناء الهياكل القاعدية الديمقراطية: البدء من لجان الأقسام كأصغر وحدة تنظيمية تضمن مشاركة جميع الطلبة.
2. تنظيم لقاءات حوارية موسعة: تجمع مختلف الفصائل والتيارات الطلابية لتجاوز الخلافات ووضع رؤية مشتركة.
3. عقد مؤتمر وطني توحيدي: يتوج الدينامية التنظيمية بوضع استراتيجية موحدة للنضال الطلابي.
4. تعزيز التكوين النقابي والسياسي: من خلال تنظيم دورات وندوات ترفع وعي الطلبة وتؤهلهم للعمل النقابي.
5. ربط النقابة بالنضال المجتمعي: عبر تبني قضايا وطنية مثل الدفاع عن التعليم العمومي ومناهضة السياسات النيوليبرالية

خاتمة:

إن إعادة بناء النقابة الموحدة هو السبيل الوحيد لإحياء الحركة الطلابية المغربية كقوة تغيير حقيقية. النقابة التي نطمح إليها يجب أن تكون ديمقراطية وجماهيرية ومستقلة، تعبر عن تطلعات الطلبة وتربط نضالهم بالقضايا الوطنية. ببناء نقابة بهذه الخصائص، يمكن للطلبة أن يستعيدوا دورهم الريادي في الجامعة والمجتمع، ويساهموا في تحقيق تغيير إيجابي يخدم الجميع.

حياة المربي والمربية بالتعليم الأولي

يونس قادري

تستمر الدولة المغربية في توجهها المحدد في تكريس السياسات التي لا تتماشى مع طموحات الشعب المغربي في العيش الكريم والحقوق والحريات والكرامة، هذه السياسات التي تتسم باستمرار الهشاشة وضرب المكتسبات والحقوق. الأخيرة التي ناضلت لانتزاعها والحفاظ عليها الطبقة العاملة المغربية لعشرات السنوات. حيث تعمل الحكومات المتوالية على ضرب الوظيفة العمومية والزحف على الحقوق الأساسية من تعليم وصحة وشغل قار وتغذية وسكن وتنمية وبيئة سليمة ... إلى خنق الحريات من احتجاج وتعبير وتنظيم وعمل نقابي واضراب ... إضافة لضرب القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات بدون الزيادة المتناسبة في الأجور. وبهذا فهي تستمر في تفريغ وتنزيل كل إملاءات الدوائر المالية العالمية.

بعد نهاية مسيرة تعليمية لم تكن سهلة، أو بعد انحصار في الأفق الضيق نتيجة البطالة المتنامية التي تجاوزت عشرون في المائة، أو الإحساس بالعبء على العائلة. شباب وشابات في عمر الزهور يتوجهون ويتوجهن قصرا نحو المجهول، نحو الشغل في وضع أقل ما يمكن أن يقال عليه أنه جد هش ولا يحفظ كرامة الإنسان، نعم هي مهنة لها دور كبير في بناء أجيال الغد لكنها أيضا حلم ضائع أو مدفون في بلادنا.

مشروع التعليم الأولي بدأ سنة 2018 مع إطلاق البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي، أخذت فيه الدولة مجموعة من الالتزامات أهمها تعميم التعليم الأولي على جميع الأطفال قصد الرفع والتطوير قطاع التعليم من الأساس ويذوب الصعوبات التي يصادفها المتعلمين والمتعلمات في مسارهم القادم. الهدف الذي لم يتحقق بعد نظرا لعدة اكراهات وتحديات بنيوية.

ونظرا للتحديات الكبيرة المطروحة في هذا المجال، كان من المتوقع والعقلاني أن تتحمل الدولة كامل المسؤولية في هذا المشروع من التخطيط إلى التنفيذ، لكن الدولة وانسجاما مع توجهها المذكور سابقا لم تقم بالمتعين. في هذا الإطار تم تأسيس عدة مؤسسات أو جمعيات قصد التدبير المفوض للتعليم الأولي، وبالتالي أصبحت هذه المؤسسات والجمعيات هي المسؤولة عن الإنجاز وليست الدولة، ومن بين الأمور التي تعمل عليها هي تشغيل المربين والمربيات.

نعم مربي ومربيات التعليم الأولي أو أساتذة وأستاذات التعليم الأولي يعيشون ويعشن حياة قاسية وصعبة تحت الوصاية المباشرة لمشغلين وسطاء لا يهمهم سوى مصالحهم الشخصية. ونستعرض فيما يلي هذه الحياة الصعبة:

تشتغل المربات والمربيين بعقود اذعان مع مؤسسات أو جمعيات وليس مع وزارة التربية والوطنية والتعليم الأولي والرياضة، الشيء الذي يطرح الأهداف الحقيقية وراء هذا البرنامج، هل هو تجويد التعليم والرفع به والقضاء على الهشاشة في الشغل أو فقط لأسباب شكلية.

ويخلف هذا المعطى العديد من المعاناة أساسها هشاشة الشغل وتردي أوضاع الشغيلة المادية والنفسية والاجتماعية.

فكيف لأستاذ أو أستاذة تعليم أولي أن يضمن سكن لائق وهندام محترم وتغذية متوازنة وتنقل مقبول بأجر لا يتعدى 3500 درهم، وهل يمكنه أو يمكنها تكوين أسرة وإعالة أفرادها؟؟ ما هو الوضع الاجتماعي والنفسي الذي سيكون عليه هؤلاء الأساتذة؟؟ وبالتالي فهذا الأجر لا يكفي لعيش كريم ويحفظ الكرامة. بالإضافة للتأخر الدائم في صرفه.

الوضعية الشغلية غير متوازنة وجد هشة لكون أي خطأ رغم بساطته بقصد أو بغيره أو حتى ادعاء من العائلات أو المؤسسة أو المشرف قد تتسبب في مشكل تهدد استمرار الأستاذ أو الأستاذة في الشغل، وبالتالي فهؤلاء الأساتذة دائما معرضين ومعرضات للطرد في أي وقت، ما يجعل نفسيتهم ونفسيتهن غير مرتاحة ومتخوفين ومتخوفات من الطرد والتعسف.

ومن الحريات التي يتم التضييق عليها هي حرية الانتماء والتنظيم النقابي، الأمر غير المقبول سواء من طرف المشغل أو من طرف الدولة التي لا تعمل على ضمانه لكل العاملات والعمال.

يشتغل المربيات والمربيين بالتعليم الأولي أكثر من 30 ساعة، إضافة إلى اللقاءات عن بعد بشكل مستمر وانتهاك الخصوصيات في أوقات الراحة من طرف المشرفين والمشرفات تستمر إلى منتصف الليل وعطلة نهاية الأسبوع والعطل. ويكون مطلوبا من المربي والمربية الاشتغال في ظروف قد تكون صعبة جغرافيا واجتماعيا وزمنيا وفي غياب تجهيز الوحدات بالمعدات اللازمة، وتحمل مجموعة من المهام خارج التربية والتعليم لتصل للتنظيف والتمريض والتطبيب والمرافقة والإدارة ... مما يجعل الوضعية أكثر صعوبة وأكثر خطورة في بعض الحالات لغياب المؤسسات الصحية ... وفي المقابل يتم اقتطاع كل يوم تغيب رغم وجود مبرر لذلك بما فيها المرضية، وبالتالي فأساتذة التعليم الأولي ليس من حقهم المرض، كما يتم قرصنة شهور في التصريح في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

يتعرض الأساتذة أيضا خلال تكوينهم لأشد الاهانات بحيث يتم برمجة الدورات التكوينية خلال العطل وبتعويضات تحتقرهم وتحتقرهن لأنها غير كافية لتوفير التغذية لوحدها بدون الحديث عن المبيت والتنقل... وتأتي هذه التعويضات المذلة متأخرة أيضا.

ووفق هذه المعطيات فهؤلاء المربين والمربيات يعتبرون آلات لا كائنات حية يتم امتصاص كل عرقها وأنفاسها من أجل مقابل لا يضمن الكرامة والعيش الكريم رغم نبل الرسالة وحجم المسؤولية، وفي ظروف تفتقر لأبسط الحقوق والحريات.

أبناء السؤال وحرقة الهوية

م المهدي سابق

نحن أبناء الهامش، من بيوت طينية تتشقق جدرانها لكن أرواحنا أمتن من الحجر. أبناء الأزقة الضيقة، حيث تنمو الأسئلة في الظل كما تنمو الحشائش البرية بعد المطر. نكبر ونحن نحمل على أكتافنا ثقل العالم، نحرس القرى بصمت، نرتق ثقوب الحياة بابتساماتنا المتعبة.

نحن أبناء الفلاحين والعمال، وأبناء الفقهاء الذين حفظوا كلام الله في صدورهم لكنهم لن ولم يبوحوا بذلك . كبرنا في صالونات بسيطة، فوق سجاد باهت تفترشه دعوات الأمهات. بعضنا راعي غنم لم يغادر المراعي، وبعضنا تاجر بالسوق الأسبوعي، وبعضنا لبس بذلة الجندية لينجو من الفقر، والبعض حمل القلم ووجد في الأحزاب وجعًا آخر. بيننا من درس العروي والجابري والحبابي، ومن استأنس بزفزاف والخوري ومحمد شكري، ومن ظل يطوي الليالي مع عبد اللطيف اللعبي يتلمّس ظله بين السطور.

أيامنا امتداد لمأساة معلّقة بين الماضي والمستقبل. نبحث عن خلاص يشبهنا، فلا نجد غير فناجين القهوة والجرائد القديمة وعلب السجائر التي تتراكم فوق طاولات المقاهي الرخيصة. في منتصف الليل، نقتسم طبق بيض في محلبة المختار، نتجادل عن الشعر والسياسة، ونضحك رغم أننا في أعماقنا ننوح.

نكتب لأن الكتابة بنت الألم. الكتابة التي تخرج من أعماق الروح، هي صرخة لا تسمعها إلا أذن متألمة، هي جرح مفتوح يصرخ بصدق، دون تكلف أو تزييف. نكتب لنفهم أنفسنا، لنبحث عن المعنى وسط هذا اللامعنى، نكتب لأننا نعرف أن الكلمة هي المخرج الوحيد من ظلمات اليأس. نكتب لنخفف بعضًا من عبء المعاناة، لكن الكتابة، كما هو الحال مع الحب، لا تشفي الجروح بل تفتحها لتعرف أكثر عن عمق الألم.

نحن أبناء السؤال وحرقة الهوية، أرهقتنا طرق البحث عن المعنى، وتبعثرنا بين الوجود والعدم. نؤمن أن الروح طاقة، أننا مسكونون بالحب المطلق، الحب الذي لا يعرف الجسد، الحب الذي يُزهِرُ في الغياب ولا يذبل في الحضور. نحترق في لحظات الفراق، نصرخ من وجع الروح، نبكي كالأطفال حين لا يكون للحياة منطق.

نكتب لأن الكتابة هي الصدق نفسه. هي ذلك الصدق الذي لا يتحدث عن زيف، ولا يتنكر للألم. نكتب لأننا لا نعرف سوى الصدق، لأن معاناتنا ليست معركة نكافح فيها ضد الخارج فقط، بل هي معركة مستمرة داخل أنفسنا، حيث تتصارع المبادئ والعواطف مع الجروح التي لا تشفى. نحن أوفياء للناس، نشعر بالآخرين حدّ التماهي، نقف إلى جانبهم في الأزمات، لكننا حين نسقط لا نجد إلا وحدتنا. يخذلنا العالم، نُساءل السماء عن سرّ هذا الجفاء، ثم نواصل المسير كأننا لم نُخذل، كأننا لم نتألم.

نكتب لأننا لا نجد سبيلاً آخر للنجاة. أعمارنا تتجاوزنا، نحن الذين كبرنا أسرع مما ينبغي، نحن الذين نقرأ نيتشه لنجد مبررًا للألم، ثم نغلق الكتاب ونتنهد: واقعٌ مؤلم، على العموم هذا هو الصراع...

لكن حتى في مراراتنا، لنا ثقافتنا الخاصة، نبيذنا المعتق الذي لا يشربه إلا من تذوق طعم المعاناة. لنا شرابنا الذي يُشبه أرواحنا، صامدًا رغم القسوة، يلتقي مع أنغام موسيقى مارسيل خليفة، ويعانق كلمات شيخ إمام. نغرق في أشعار محمود درويش، تنبض قلوبنا مع كل حرف في قصائده، وكأنها لغة قلوبنا المكسورة. نشرب نبيذ الحياة كما نشرب شرابنا الخاص، لأنه يعطينا لحظة راحة في صمت الألم. نغني، نرقص، نشعر، لكننا نعرف أن الخمر هنا ليس مجرد شراب، بل هو رمزية لذواتنا التي لا تعرف الاستسلام، رغم جراحاتها.

دورنا في الحياة أننا لا نكتفي بعبور الأيام كالمتفرجين، بل نزرع الأمل في كل زاوية نمر بها. نحتضن الناس بحبنا، نحتويهم بكل صدق، لأننا نعلم أن الحب هو الكلمة الوحيدة التي تضيء الطريق في الظلمات. نحن الذين لا نخذل أحدًا، الذين لا يضيعون الفرصة لإعطاء ما في قلوبهم من عطف، وأمل، وصدق. نحن السباقون في وقت المحن، وقت الشدائد، عندما يتوارى الجميع، نثبت في مواقعنا، نمد يد العون، نزرع الأمل في أعماق من حولنا، ونقول لهم: «هنا نحن، لن تخذلنا الحياة، لأننا لن نخذلكم.»

نحن لا ننتظر أن يعاملنا الآخرون كما نعاملهم، لكننا نعلم أن الصدق في الحب هو ثباتنا في وجه الرياح العاتية. نزرع الأمل، لأن الأمل هو الحياة، ونحن الذين نعيش فيه بكل ما أوتينا من قوة، لنستمر، لنمضي، ولن نخذل أحدًا..

رسائل من بعيد

محمد الوهابي

بعد التحية والسلام:
..أخيرا، إنزاح الغيم عن السماء، وأطل القمر على ليلنا. والريح توقفت ليرتفع صادحا صوت السيول والوديان، بعد طول خرس، وهاقد عاد الماء الى مجاريه وخريره !
ليلة اخرى، لكن بطعم مختلف عن ليلة البارحة، حيث يمكنني أن أسترخي وأنام، والقمر ملأ جفوني..عكس الليلة المنصرمة، حيث هبط الغسق مع ثالوث الريح والرعد والمطر باكرا،وجعل أعصابي تنشد، طول الليل، الى حوافي القصدير، إذ كان يصعد موج القلق كلما إرتفع صوت منسوب الماء المندفع من حوافي القصدير الى مرح الدار كألسنة من شلالات، ويهبط مع انخفاضه. وأنا أعلم أن القصدير ليس أمينا، إذ يضخم صوت القطرات، ويمنحها وقعا أكثر وطأة. وأحاول أن أقدر الكمية الحقيقية من
الكمية المضخمة التي تعكسها حوافي القصدير لأذني..وكل كياني أذن معلقة بحوافي القصدير،
وعين معلقة في حبل رجاءٍ من سقف بائس لاأعلم كم يحتمل. فأطمإن نفسي تارة: هذا الذي صمد كل هذي السنين، قد يعبر تحت المطر سنينا أخَر، ولايتداعى.. وأحذرها تارة أخرى: ولأنه صمد كل تلك السنين، قد لايصمد الى حين !
وأتوقع أي طارئ، ولاأستطيع شيءً، عدا إحراق سجارة أخرى..الى أن اقترب الصباح، وأيقنت أن وتيرة المطر الى انخفاض، فسقطت متعبا في نوم لم يكن عميقا، ولم يطل إلا بضع سويعات...
أنا منكم،
يامن تملكون،
تحت السماء،
سماءً من قصدير،
وفوق الأرض،
حيزا لحصير..
أعبر الشتاء،
كما تعبرون..
وألاقي الصيف،
في الحقول،
كما تلاقون..
وقد خلا الحصاد،
من غُمَر الزغاريد،
وضفيرة من أعراس !
أنتظر المطر،
مثلكم،
ولما يهل،
بعد طول عطش وانتظار،
لأستطيع أن أعانقه !
فثمة قطر ووحل وخطر..
ثمة سيل جارف..
ثمة،
في أعلى الجبل،
جلمود صخر..
ثمة أرض تنجرف..
وأرياف ليست مدنية،
لتكون لها وقاية،
حيث المسالك مهالك !
كل مافي هذي البلاد، شديد الوطأة علينا، حتى المطر، نحن الذين كان لنا في قسمة السقوف، نصيب من قصدير..
ومكانة القصدير !
كما لنا إخوة تحت الخيام، لاجئون في هذي البلاد، كما نحن، في وضعية الإضطرار، حيث لاخيار..والقرار.. ؟
شديد الوطأة أيضا، شديد الغربة، والقسوة، كجلمود صخر حطه الأسياد من عل ! فهل تصدقون أن السيل يقوم بتنزيلَ جلموده، ولاينزله كقَدَر ساحق !؟
والسلام

حول الصديق المشتبك،قياسا على المثقف المشتبك

«بصّرت و نجّمت كثيرا»، وأنا أرتاد أصقاع موضوعة»الصداقة»، محاولا لملمة شعث ما أثارته/تثيره من «لغط»، « و «هرج و مرج»، فلم أستثن حتى ما تقذى بهَ العين. ولعل ما ظفرت به في رحلاتي السندبادية تصنيف يكاد يتأرجح بين رباعيّ، منه فريق يؤمن بالصداقة إيمانا حاسما لا يقبل المساومة و لا المزايدة أو المصادرة. وفريق آخر ناكر، متنكر يسلبها موقعها الأكسيولوجيّ..وثالث يرجئ أمرها، لكنه يغدو ضحية التفكير الانتظاريّ، الانهزاميّ..أما الفريق الأخير فالظاهر انه رضي بأن يعتد بصرْعات التكنولوجيا و»فتوحاتها»الافتراضية، بديلا. وبما أن الحيز غير مسعف، فإن السطور اللاحقة ستلامس «الصديق المشتبك».

• شهادة ميلاد مفهوم المثقف المشتبك: يرتبط هذا المفهوم حسب الأدبيات الفلسطينية بالشهيد»باسل الأعرج»(1984/2017)، الذي اغتاله الكيان الصهيونيّ بعد اشتباك مسلح مباشر..وُلد في بيت لحم ، وتخرج صيدليا. لطالما طاردته أيضا السلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من أنه كان يقاتل وحيدا، فإنه تحول إلى أقنوم رئيس من أقانيم المثقفين الثوار الفلسطينيين تنظيرا و ممارسة، بل استشهادا، وبذلك فعّل مقولةLénine:»لا ممارسة ثورية بدون نظرية ثورية.»..و لم تخطئْ فراسة من سماه باسلا. وبعد استشهادهَ نحا منحاه البطوليّ هذا، اكثر من مقاوم/ة فلسطينيّ/ة.

• من هو الصديق المشتبَك؟: إنه ذلك الذي يحقق تماهي ذاته وموضوعه، أو ما يدعوه قلمٌ احد الظرفاء: «الذات الموضوعية»، المنخرط في هموم النسيج المجتمعيّ الطامح إلى التغيير.. فإذا هو «مبتسم وإن عبس الخطب، مقتحم وإن طغى الهول»، كما قال الشاعر إبراهيم طوقان، بتصرف. ولا جرم أن كفاياته الحبلى تقدره على اختيار الأساليب (التكتيكات)القمينة بإخصاب استراتيجياته الواعدة بالفرادة والصدارة.. وأقدر أن مما سوّغ هذا الموضوع عنوان Lé-nine :»من هم أصدقاء الشعب، وكيف يحاربون الاشتراكيين الديمقراطيين؟».

فلا مكان -يستظل فيه الصديق «الأنيق، الرقيق»، المسالم، المهادن، الذي هو في حقيقته مستسلم لعوادي الزمن بفواجعه، موجعاته ونكباته، «متفننا» في إنتاج الخطابات التبريرية إلى حد التخمة و التضخم . ولو لم تك للصداقة ضرورة لما كلف المفكرون والأدباء والفنانون أنفسهم وعناء السفر، الباحث، المستقصي، والمستعصي، عن حقولها الدلالية، وحقولها المعجمية، نحو ما فعل ابو حيان التوحيديّ في رسالته»الصداقة والصديق»، التي احتفى بها تحقيقا، وإعدادا، وتقديما، الدكتور: إبراهيم الكيلانيّ. (ط:2 .دار الفكر 1969)..و عندي أن السمفونية لن تكتمل إلا إذا ارتقى ذلك الصديق، إلى رفيق يحذق امتصاص الرحيق، فيمتص من ثمة جيد التحرر بالمرجان و العقيق...

مارس2025

بوسماحة بهلول:

بعد عقدين من خوصصة النقل الحضري بوجدة، تواصل تدني خطير لمستوى الخدمة المقدمة للساكنة الوجدية التي تعاني يوميا من أجل التنقل وازدادت معاناة العمال.

تقديم

في إطار تتبعنا للمعركة البطولية التي يخوضها عمال ومستخدمي شركة «موبيليس» للنقل الحضري بوجدة دفاعا على حقوقهم المشروعة ضد التعسف والاستغلال والتسريح الذي يتعرضون له، نستضيف في هذا العدد الرفيق بوسماحة بهلول، كاتب جهوي لحزب النهج الديمقراطي العمالي وكاتب محلي بوجدة، متتبع داعم للمعركة والمتواجد الميداني في كل القضايا التي تهم ساكنة المنطقة الشرقية. نحاوره حول تطورات ملف ومعركة ومعارك العمال بالجهة واشكال التضامن الذي تستوجبه...

■ متى وكيف تمت عملية خوصصة النقل الحضري بمدينة وجدة وما هي الشركات المستفيدة من هذه الصفقة؟

● **تمت خوصصة النقل الحضري فعليا بمدينة وجدة سنة 2004، حين قررت الجماعة الحضرية، إنهاء عقد التدبير المفوض لمرفق النقل الجماعي الحضري بواسطة الحافلات الذي كانت تستغله شركة " النقل المستقل لوجدة SATO ". وهي شركة حافلات سابقة في وجدة، وكانت تنتمي إلى مجموعة من المحاربين القدامى الذين سلمت لهم سنة 1958. وذلك بتفويت تدبير هذا المرفق لشركتين تابعتين للقطاع الخاص وهما**

– شركة النقل الحضري «النور»
– وشركة النقل الحضري « الشرق»
إلى حدود 2016.

وبتاريخ 18 ماي 2016 فازت شركة النقل الحضري « موبيليس ديف» بصفقة التدبير المفوض للنقل الحضري بالحافلات بمدينة وجدة، ومصادقة وزارة الداخلية على الاتفاقية بتاريخ 04 يونيو 2016 شرعت شركة MOBILYS DEV في العمل في فاتح يناير 2017 أي ستة أشهر بعد تاريخ الإذن بالشروع في العمل. وستكون الانطلاقة بسبعين حافلة لتأمين خدمات تستجيب لتطلعات وانتظارات الساكنة والمسؤولين. لكنها أخلفت الوعود، حيث انطلقت بعدد أقل من ذلك، انطلقت سنة 2017 وتم تقليص عدد العمال والمستخدمين وتكليف السائقين بمهمة بيع التذاكر.

والخلاصة أنه بعد عقدين من الخوصصة، تواصل تدني خطير لمستوى الخدمة المقدمة للساكنة الوجدية، التي تعاني يوميا من أجل التنقل.

■ ما هو السبب أو الأسباب التي جعلت شركة موبيليس تقدم على طرد هذا العدد من العمال، وماذا تنص عليه صفقة التفويت فيما يتعلق بجانب الحفاظ على مصالح العمال وضمان استقرار أوضاعهم الشغلية؟

● **في ظل الإضرابات المتواصلة التي يخوضها عمال ومستخدمو شركة «موبيليس ديف» احتجاجا على ظروف عملهم الصعبة وعلى رأسها عدم أداء مستحقاتهم من التغطية الصحيةAMO ، عدم أداء مستحقاتهم منذ مارس**

2024 لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعدم أداء الأجور بداية من شهر يناير 2025، على مرأى ومسمع من الجهة الوصية على القطاع، التي وقفت موقف المتفرج على أزمة لن تحل بإحضار سائقين من خارج المدينة لتعويض العمال المضربين والتجول بحافلات شبه مهترئة جلها «ميني بيسmini-bus» لا تشرف صورة المدينة التي يسعى المسؤول الجهوي الجديد، منذ قدومه، إلى تحسين صورتها...

وبالنسبة لكناش التحملات الحالي لشركة «موبيليس ديف» فإنه «يفتقر إلى آليات رقابية صارمة، مما جعل مجلس جماعة وجدة في وضع قانوني ضعيف، غير قادر على إلزام الشركة بالوفاء بتعهداتها وحماية العمال والمستخدمين من الطرد خاصة الذين يعملون بالعقدة مع الشركة وتحسين جودة الخدمة وضمان حق المواطنين في نقل حضري يحترم معايير الجودة والسلامة، والأخطر من ذلك أن الصفقة التي أبرمت سابقا دون توفير ضمانات كافية تثير العديد من التساؤلات حول مسؤولية الجهات التي وقعتها وعلى رأيهم رئيس المجلس الجماعي السابق، ومنحت الشركة امتيازات غير مبررة دون آليات للمحاسبة ».

ورغم تلقي الشركة دعما ماليا كبيرا بهدف تحسين خدماتها وعقد عدة اجتماعات على المستويين المحلي والمركزي، ما أسفر عن إعداد ملحق تعديلي للعقد يتضمن مراجعة البرنامج الإستثماري، ليصبح الأسطول التعاقدي مكونا من 102 حافلة عوض 150 حافلة التي تم التوقيع عليه خلال تفويت هذا المرفق سنة 2016، إلا أنها فشلت في الوفاء بالتزاماتها مما أدى إلى تفاقم أزمة النقل الحضري بدلا من تطويره.

■ هل هناك تضامن شعبي ومن طرف القوى النقابية والحقوقية والسياسية مع معركة العمال المعتصمين في صمودهم، وهل يجد له صدى لدى السلطات الشغلية والمحلية؟

● **إن الاتحاد المغربي للشغل وطنيا وجهويا ومحليا لم يقف مكتوف الأيدي أمام هذه الوضعية، بتوجيه رسائل كتابية لوالي الجهة بوجدة، ومواكبة الأمانة العامة للإتحاد المغربي للشغل وموقفها الثابت ومتابعتها لصمود عمال شركة موبيليس ديف، ودعم هذه المعركة المصيرية، حتى تحقيق كافة مطالبهم المشروعة، بتنظيمهم وقفات واعتصامات يومية سواء أمام مقر الشركة بالحي الصناعي أو أمام مقر المجلس الجماعي وبهو الجماعة، وقام بتنظيم قافلة جهوية حاشدة للاتحادات المحلية والجامعات الوطنية بالجهة الشرقية يوم فاتح مارس 2025 وختمها بوقفة أمام مقر جهة الشرق مؤازرين من أحزاب تقدمية وجمعيات حقوقية ومنظمات نقابية وجمعوية ومن طلبة وتلاميذ ومواطنات ومواطنين.**

إن الهيآت السياسية الديمقراطية (حزب النهج الديمقراطي العمالي وفيدرالية اليسار الديمقراطي والحزب الإشتراكي الموحد) والحقوقية (الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع وجدة) ومنظمات نقابية (الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والجامعة الوطنية للتعليم FNE بوجدة) والجبهة الاجتماعية المغربية بوجدة وجمعيات المجتمع المدني، شاركت في المعركة البطولية منذ بدايتها، ودعمتها ماديا ومعنويا بالحضور الميداني وبإصدار بيانات تضامنية، وإعلاميا بنشر أطوار المعركة سواء في الجرائد أو مواقع التواصل الاجتماعي. كما كانت في الأسبوع الأول من الإضراب المفتوح احتجاجات الطلبة والتلاميذ من تنظيم مسيرات حاشدة تمر عبر بعض الشوارع نحو مقر المجلس الجماعي لكن بعد تغطية بعض الخطوط بالمدينة وتشجيع النقل السري لسائقي «الهوندات»، بقوة مما أدى إلى تراجع ذلك الزخم النضالي الشعبي.

■ ما هي الخطوات المقبلة لهذه المعركة وهل هناك تفكير في تنظيم تضامن وطني وإمكانية تدخل الأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل لدى السلطات من أجل الضغط على الشركة لتلتزم بمقتضيات مدونة الشغل؟

● **من أهم الخطوات المقبلة لهذه المعركة هو التصعيد بأشكال نضالية بتنظيم قافلة وطنية من طرف الاتحاد المغربي للشغل، واحتمال اللجوء للقضاء لمقاضاة الشركة وجماعة وجدة ومطالبتهما بجبر الضرر الذي لحق بالعمال والمستخدمين جراء حرمانهم من الأجر ومن التأمين الإجباري عن المرض. يؤكد على وجوب تحريك مسطرة المتابعة من طرف النيابة العامة بناء على ملاحظات وتوصيات التقرير الأخير للمجلس الجهوي للحسابات قصد ترتيب الجزاءات القانونية ومساءلة كل مسؤول ثبت تورطه في هذه الصفقة.**

تازمامارت، جرح لن يندمل

نظمت جمعيةَ ضحايا جحيم المعتقل السي الذكر «تازمامارت» لقاء إفطار رمضاني حضره بعض الناجين من الجحيم وعائلات ضحايا استشهدوا بالقتل البطيئ تحت التعذيب بالجحيم او تم اغتيالهم عقب محاولتي الانقلاب. وحضر هذا الحفل الذي احتضنه المقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط يوم السبت 16 مارس 2025 ، العديد من ممثلي جمعيات حقوقية وسياسية ونشطاء في الإعلام...

قدمت خلال اللقاء شهادات صادمة عن الفظائع التي عاشها الضحايا وكذلك عائلاتهم التي كان من بينها من كانوا اطفال وحديثي الولادة حينها وزوجات وامهات وآباء...، ولا زالت تمثل جرحا يوشم ذاكرتهم/هن ولازالت انعكاساتها مستمرة لحد الآن تصاحبهم طوال حياتهم خصوصا وأن الحقيقة لم ترى النور لحد الآن ومصير رفاة الضحايا مجهول ولم يتم جبر الضرر...

الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب تدين احتلال سورية، وكافة الجرائم المرتكبة في حق السوريين من طرف ميليشيات السلطة الجديدة ...

تتابع الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب الجرائم المفجعة التي ترتكب أمام أنظار العالم فوق الأراضي السورية من طرف ميليشيات السلطة الجديدة في دمشق، وتشترك فيها تنظيمات إرهابية مدعومة من طرف الإمبريالية الأمريكية وتركيا والكيان الصهيوني وعدد من الأنظمة العربية الرجعية، وهي المجازر الإرهابية المتواصلة لعدة أيام في حق السوريين، خاصة المنحدرون من الطائفة العلوية والمسيحيون وغيرهم، بأهداف انتقامية لاجتثاث أي مقاومة للسلطة الجديدة ومخططاتها الصهيو . إمبريالية، من جهة، ومن أجل المزيد من استهداف سوريا، أرضا وشعبا، وتحييد دورها في إسناد المقاومة بفلسطين ولبنان من جهة ثانية، ليكون المستفيد الأكبر مما غدت تعرفه سوريا هو الكيان الصهيوني، الراعي للمخططات والمصالح الإمبريالية في المنطقة، والذي بات على مقربة من دمشق عاصمة الجمهورية العربية السورية.

بناء عليه، فإننا في الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب:

1) ندين الاحتلال الأمريكي والتركي والصهيوني للأراضي السورية، ونطالب بالجلاء الفوري لكل القوات والقواعد الأجنبية عنها، ووضع حد لكافة الجرائم المرتكبة في حق السوريين من طرف ميليشيات السلطة الجديدة ومن أية جهة كانت، ضمانا لوحدة سوريا ولحق شعبها في تقرير مصيره؛

2) ندعو القوى الوطنية والديمقراطية في سوريا إلى توحيد نضالاتها لمواجهة المخططات الإمبريالية المكشوفة التي تستهدف القضاء على كل أشكال المقاومة بالمنطقة، التي لقيت الدعم تاريخيا من طرف سوريا وشعبها، وضرب وحدة الشعب السوري وتقسيم أراضيه وتدمير مقوماته وقدراته، ونهب خيراته، ومحو تاريخه؛

3) نهيب بكل القوى الديمقراطية وكافة الأحرار عبر العالم للوقوف إلى جانب الشعب السوري والتضامن معه في محنته عبر تقديم كل أشكال الدعم والمساندة إلى حين تحقيق كافة تطلعاته المشروعة في التقدم والتنمية والحرية والديمقراطية، ومواجهة المخطط الخبيث، الإمبريالي الصهيوني الرجعي، الذي يستهدفه؛

4) ندعو الأمم المتحدة والمنتظم الدولي لتحمل مسؤولياته في حماية الشعب السوري وأراضيه من الأطماع الاستعمارية والجرائم الإرهابية.

عن سكرتارية الشبكة
الرباط في 11 مارس 2025

حدث الأسبوع

العدوان مستمر، فليسقط التطبيع

ب. الحسين

استأنف كيان الإرهاب حرب الإبادة الجماعية في حق الشعب الفلسطيني بقطاع غزة الصامدة متملصا من كل «التزاماته» مع «راعيي» اتفاق وقف إطلاق النار، مسنودا براعية ومبدعة الإرهاب إدارة الامبريالية في أمريكا بزعامة وارث مجرمي الحرب بالبيت الأبيض.

هكذا وفي اليوم الأول لاستئناف العدوان الإجرامي . الذي لم يتوقف في الواقع، من خلال استمرار الحصار والتجويع ومنع دخول المساعدات وقطع كل مقومات الحياة – ترتكب عصابات جيش الاحتلال مجازر جماعية أدت لاستشهاد أكثر من 400 مواطن غزاوي ومئات الجرحى والمفقودين صبيحة يوم استئناف العدوان 18 مارس 2025، أغلب الضحايا من الأطفال والنساء...

تجري كل هذه الجرائم أمام أعين العالم ومؤسساته التي يصيبها الشلل والعمى كلما تعلق الأمر بضحايا إجرام كيان الإرهاب الصهيوني، في الوقت الذي تتسابق لإدانة كل فعل مقاوم للاستعمار والاستيطان، ومن أجل الحرية والاستقلال وتقرير الشعوب لمصيرها، والذي تقره كل القوانين والأعراف الإنسانية.

وإذا كانت شعوب وأحرار العالم قد عبرت وتعبر عن مناهضتها للجرائم الصهيونية من خلال المظاهرات الضخمة التي عرفتها العديد من مدن العالم بما فيها دول الغرب الامبريالي، ورغم صدور قرارات تدين هذه الجرائم باعتبارها جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الانسانية و...، ورغم صدور قرارات إدانة الجرائم من طرف محكمة العدل الدولية وصدور قرارات اعتقال بعض قادة الكيان من طرف المحكمة الجنائية الدولية، تصر الإدارة الأمريكية بقيادة المتعجرف ترامب على تقديم كل أشكال الدعم للكيان بل وتشاركه مباشر في الجرائم من خلال إمداده بكل أنواع الأسلحة الفتاكة وترتكب جرائم لا تقل بشاعة في حق الشعب اليمني.

في ظل هذا الوضع المتسم باستئناف وتصاعد العدوان الهمجي على الشعب الفلسطيني في غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى اليمن وسوريا ولبنان، تستمر الأنظمة المطبعة في المنطقة في عمالتها وخضوعها لإملاءات أسيادها في البيت الأبيض في تكريس مزيد من أشكال التطبيع مع الكيان المجرم متنكرة بذلك لمصالح شعوبها خدمة لمصالحها الذاتية ومصالح أسيادها ولضمان الحفاظ على عروشها متمادية في تمرير صفقة ما سُمي «اتفاقية ابرهام» المشؤومة والتي ليست سوى المخطط الذي ما فتئ يعلن عنه الإرهابي النتن-ياهو وشركاؤه.

إن التصعيد في ارتكاب كل هذه الجرائم والتي تدخل ضمن المخطط المشؤوم الذي ينفذه التحالف الامبريالي الصهيوني والرجعي، إن كتب له النجاح، قد يشكل خطرا على الإنسانية جمعاء. مما يحتم على كل شعوب المنطقة مواجهته ومناهضة كل أشكال التطبيع الذي يساهم في تمرير المخطط، كما يفرض على كل القوى الديمقراطية وكل الأحرار في العالم تصعيد نضالها ضد الفاشية المتصاعدة والتي تشكل خطرا داهما على مستقبل الشعوب. كما أن الواجب الإنساني والأخلاقي يستوجب عليها الضغط بكل الأشكال من أجل محاكمة المجرمين الصهاينة ومقاطعة الكيان الصهيوني السبب الأساسي في الحروب بالمنطقة والتي تهدد السلم العالمي، كما يستوجب تعزيز أشكال الدعم والتضامن مع الشعب الفلسطيني الصامد الذي يتعرض لكل أشكال الجرائم ضد الإنسانية.